دور الفلسطينيين في الحياة السياسية في الأردن

مدرس مساعد
محمد عماد رديف طالب

دور الفلسطينيين في الحياة السياسية في الأردن

مدرس مساعد
محمد عماد رديف طالب

المقدمة:

يعد الأردن البلد الأقرب إلى فلسطين في كل شيء، جغرافيا ودما وعلاقات تاريخية، ولذلك فقد كان وما يزال أكثر الدول العربية تأثراً بالقضية الفلسطينية وبتبعاتها المختلفة حينما أثرت عليه سياسياً واقتصادياً ،فضلا عن كون الأردن يقع على أطول حدود مع فلسطين لذلك كان يهتم اهتماما خاصا بالقضية الفلسطينية .

تعد الأحداث التي شهدها فلسطين بعد حرب ١٩٤٨ انعكاسها على الأردن وبالأخص هجرة الفلسطينيين إلى الأردن وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وبالأخص السياسية.

ولأجل تحديد دور الفلسطينيين السياسي في الأردن لابد من فهم ماضي الأردن وطبيعة علاقته بفلسطين وكيف أتاح وضع الأردن للفلسطينيين بممارسة دور سياسي في الأردن من خلال عملية بناء نتيجة لأحداث سياسية ولكل عملية بناء لابد أن تكون هناك معوقات ترافق كل إجراءات فتيه، لذلك جاء اختيار عنوان بحثنا هذا.

جاءت أهمية البحث لكونه توضيح لطبيعة دور الفلسطينيين السياسي في الأردن و الشخصيات السياسية الفلسطينية والتي لعبت دورا في تاريخ المملكة الأردنية ولذلك هدف البحث إلى توضيح الصورة الفلسطينية المواجهة للأطماع الغربية في المنطقة العربية بوجه عام والأردن بوجه خاص، ودورهم في إحباط المشاريع الغربية الاقتصادية في الهيمنة على الدول العربية.

فعليه قسم البحث إلى محاور عدة:

تناول بحثنا في المحور الأول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية وطبيعتها والتي أتاحت للأردن في الهيمنة على الشعب الفلسطيني وتسخيره للمصالح السياسة الأردنية وبالأخص خلال عهد الملك عبد الله ين الحسين تجاه الكيان الفلسطيني تطرق فيه إلى الأوضاع التي شهدتها فلسطين بعد حرب عام ١٩٤٨ وتأثيرها على الأردن وعالج أيضا موقف الأردن من إنشاء الكيان الفلسطيني والتحركات في مجلس جامعة الدول العربية وموقف الأردن منها.

أما المحور الثاني فقد تناول تأسيس حكومة عموم فلسطين وكيف استطاع الأردن من تحجيم دورها السياسي في عدم الهيمنة على الفلسطينيين في المناطق الواقعة تحت الإدارة الأردنية في الضفة الغربية ،وجعل تأسيس حكومة عموم فلسطين ذريعة للهيمنة السياسية الأردنية على الضفة الغربية وبالتالي ضم الضفة الغربية إلى الأردن وبالتالي لعب الفلسطينيين دورهم السياسي في الأردن وهذا الذي أدى دورا في تصاعد الخلافات .

أما المحور الثالث فتناول اثر الوحدة الفلسطينية الأردنية على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأردني خلال عهد الملك عبد الله.

أما المحور الرابع فتناول دور الفلسطينيين السياسي خلال عهد الملك الحسين بن طلال.

أما المحور الخامس فتناول تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بداية النهاية للدور الفلسطيني في الأردن

علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية:

تعد العلاقة بين الأردن وفلسطين علاقة تاريخية منذ مئات السنيين اقتصاديا وإداريا، فقد كانت منطقة حوران تشكل إقليماً مرتبطاً بعلاقات تبادلية مع الأجزاء القريبة من فلسطين، وينطبق الأمر نفسه على وجود علاقة تبادلية

اجتماعية وتجارية بين البلقاء والقدس، وبين نابلس والسلط، وبين الكرك والخليل وغزة. وتعايشت على هذه الأرض فئات سكانية بدوية وقروية زراعية، ومدنية صغيرة، تتمتع بمكونات ثقافية وعصبيات مختلفة تحددها بالأساس أنماط الحياة المختلفة لهذه الفئات السكانية. وأدى إقحام المنطقة في الصراعات بين القوى الدولية الخارجية في بدايات هذا القرن إلى تقسيم الأرض الواحدة، إذ بدأ الاستعمار والصهيونية بوضع الأسس الموضوعية لبروز الهويات "الوطنية" المختلفة. وقد ضم الانتداب البريطاني ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية منذ بدايته حيث اعتبر المنطقتين وحدة واحدة اقتصاديا وجغرافيا [١].

ففي نهاية آذار عام ١٩٢١ اقترح الأمير عبد الله أثناء اجتماعه في القدس مع وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل أن تكون فلسطين وشرقي الأردن تحت حكم أمير عربي ،لكن تشرشل رفض مقترحه مما دفع الأمير عبد الله إلى تثبيت دعائم كيان إمارته رغم عدم إهماله لقضية فلسطين بوصفها مطلبا عربيا وبالإمكان استثمارها كعنصر مؤثر في السياسة الخارجية الأردنية وفي العلاقة مع بريطانيا، وكان موقف الأمير عبد الله من قضية فلسطين واضحا وذلك من خلال المفاوضات التي عقدت في لندن عام ١٩٢٢ مع بريطانيا بخصوص استقلال شرقي الأردن، حيث عبر عن خيبة أمل العرب واستيائهم من السياسة التي مارستها بريطانيا بتأثير من الصهيونية تجاه فلسطين والتي أدت إلى استفزاز العرب عامة والفلسطينيين خاصة وبين الأمير عبد الله خوف العرب من تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين [٢].

ولهذا كله شارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينيين في المظاهرات الاحتجاجية على هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين عام ١٩٣٠، وعقد سكان شرقي الأردن اجتماعات ومؤتمرات وأرسلوا برقيات تأييدا للثورة الفلسطينية ضد الهجرة اليهودية لفلسطين وقرروا مد عرب فلسطين بالمال والسلاح وتجنيد المتطوعين للقتال إلى جانب الثوار الفلسطينيين وتم إرسال مذكرة إلى وزارة

الخارجية البريطانية تندد بالسلوك البريطاني المنحاز إلى اليهود ضد شعب فلسطين، ووقع المذكرة شيوخ ووجهاء العشائر الأردنية [٣].

ولذلك كانت العلاقة بين الأردن وفلسطين علاقة خاصة تقويها الجغرافية والتاريخ ،وتفاعل الأردنيون حكومة وشعبا مع القضية الفلسطينية منذ ظهورها فأثروا فيها وتأثروا بها، وبقيت أحداث فلسطين تثير ردود فعل قوية في الأردن مثلما كانت أحداث الأردن تجد صداها في فلسطين .

ونتيجة لذلك تحملت الحكومات الأردنية المتعاقبة مسئولية الدفاع عن القضية الفلسطينية بالاشتراك مع الدول العربية الأخرى، وتعرضت إلى متاعب كثيرة في تصديها للاعتداءات الإسرائيلية المتوالية نتيجة ذلك.

أعلنت بريطانيا في ٢٦ أيلول ١٩٤٧ عن عزمها إنهاء انتدابها على فلسطين يوم ١٥ آيار ١٩٤٨، ومن ثم إقرار مشروع التقسيم بالقرار (١٨١) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوتر في فلسطين حيث انتهز اليهود هذه الفرصة مستغلين تفوقهم العسكري لتحقيق مكاسب عسكرية، ورداً على ذلك عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا في القاهرة في ٨ كانون الأول ١٩٤٧ وعلى مستوى رؤساء الحكومات العربية قرروا فيه عدم الموافقة على قرار تقسيم فلسطين، واتخذوا التدابير التي تحول دون ذلك كما دعت اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية إلى التطوع والانضمام إلى جيش الإنقاذ الفلسطيني[٤].

أصدر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عمان في ١٣ آيار ١٩٤٨ قرارا يقضي بدخول الجيوش العربية فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليها، ومع اقتراب انتهاء مفعول الانتداب البريطاني في فلسطين تابعت الحكومة الأردنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع، فقد صادق مجلس الأمة الأردني على قرار الحكومة الأردنية الذي أعلنت بموجبه عن عزمها التدخل العسكري في فلسطين لإنقاذها من الاعتداء اليهودي [٥].

ومع انسحاب القوات البريطانية من فلسطين يوم ١٤ آيار١٩٤٨ احكم اليهود سيطرتهم على مدينة القدس فاستولوا على حي الشيخ جراح وقطعوا الطريق على العرب من القدس إلى رام الله شمالا ،كما قطعوا الطريق القدس -ـ بيت لحم ـ الخليل عند الكيلو متر الخامس إلى الجنوب من القدس(٦).

وأعلن المجلس القومي اليهودي المؤقت عن تأسيس دولة إسرائيل في القسم اليهودي من فلسطين يوم ١٥ آيار ١٩٤٨ وشكلت حكومة مؤقتة عين على رأسها دافيد بن غوريون (David.Ben gourion) كرئيس للدولة ووزير للدفاع. وبعد دقائق من إعلان قيام إسرائيل أسرع هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بوجود وتلك الدولة وتوالت اعترافات العديد من الدول بإسرائيل منها الاتحاد السوفيتي. وفي نفس اليوم اقتحمت جيوش سبع دول عربية وهي (مصر - الأردن - والعراق - سوريا - لبنان - السعودية- اليمن) أراضي الدولة الإسرائيلية الحديثة وكاد العرب أن يحققوا انتصارا على اليهود مما جعل الولايات م . أ تضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار دعا فيه إلى وقف إطلاق النار في ٢٩ ايار١٩٤٨ والى عقد هدنة بين العرب واليهود وكما اقر تعين الكونت برنادوت وسيطا دوليا للتوفيق بين العرب واليهود، فاتخذ من جزيرة رودس في البحر الأبيض المتوسط مقرا له وزار فلسطين والأردن والبلاد العربية المجاورة لفلسطين مرات عدة ووضع مقترحات لحل القضية الفلسطينية وأعلنت رسميا في ٤ تموز ١٩٤٨ حيث جاء فيها (أن ينشأ في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني عام١٩٢٢ بما فيها شرق الأردن اتحاد من عضوين: احدهما عربي والآخر يهودي بعد موافقة الطرفين على دراسة هذا المقترح وضرورة تخطيط الحدود بين الطرفين من خلال المفاوضات بين العرب واليهود وتحت إشراف الوسيط الدولي (٧).

وقد رفض زعماء اليهود مقترحات برنادوت كما رفضها الملك عبد الله والجامعة العربية وأدلى رئيس وزراء الأردني توفيق أبو الهدى بيانا خلال اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية ،تضمن موقف الأردن من مقترحات برنادوت وتضمن البيان على أن (الكونت برنادوت قد تجاوز الحدود بربطه مملكة شرقي الأردن الهاشمية بمشكلة فلسطين، بحجة أنها تقع داخل حدود الانتداب، وهذا ما يتمسك به اليهود و ينادون به في كل مناسبة وان الأردن دولة مستقلة ذات سيادة وهي عضو في جامعة الدول العربية ويجب عدم زج الأردن في مشكلة فلسطين المعلقة أو إكراهه على الاتحاد مع الدولة اليهودية [٨].

وقد حددت الحكومة الأردنية موقفها بالتأكيد على:

١. عم السماح بإقامة دولة يهودية في فلسطين
٢. استبعاد فكرة تقسيم فلسطين
٣. التعاون مع الدول العربية في سبيل تحرير فلسطين من اليهود
٤. الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير نظام الحكم الذي يريده في المستقبل[٩].

واستمرت الهدنة من ١١ حزيران إلى ٧ تموز من عام ١٩٤٨ وفي الوقت الذي امتثلت فيه الدول العربية لأوامر وقف إطلاق النار، طاف المبعوثون التشيكيون أكثر الناس مساعدة لليهود و بدأ جسر جوي منتظم بالعمل من براغ إلى جنوب فلسطين وأخذت الأسلحة والذخيرة تتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن طريق الجو، وبعد انتهاء الهدنة استؤنف القتال واحتل الإسرائيليون جزء كبيرا من أراضي فلسطين بعد قتال دام ١٠ أيام [١٠].

وانتهت حرب ١٩٤٩ بتوقيع ٤ اتفاقيات سنة ١٩٤٩، هدنة واحدة مع مصر في ٢٤ شباط يكون فيها قطاع غزة تحت الإدارة المصرية والأخرى

مع لبنان في ٢٣ آذار وواحدة مع الأردن في ٣ نيسان وواحدة مع سوريا في ٢٠ تموز[١١].

احتوت الاتفاقية مع الأردن على اثنتي عشر مادة وملحقين، أولهما للخرائط التي تبين حدود الهدنة والثاني لتعريف القوات الدفاعية الأردنية وعدد أفرادها ونوع أسلحتها، فقد نصت الاتفاقية التي عرفت باتفاقية رودس على تقييد الطرفين بتوصيات مجلس الأمن وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية واحترام حدود الطرفين وقيام هدنة دائمة بين قواتهما ،وضرورة تأليف لجنة الهدنة المؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل جانب اثنين منهم ويرأسها احد كبار ضباط المراقبة الدولية ويكون مركزها القدس ولها صلاحية تعيين مراقبين للنظر في الشكاوي التي يقدمها الطرفان، كما نصت مادتها الأخيرة بان الاتفاقية لا تحتاج لتصديق الحكومتين ويعمل بها حال توقيعها وتكون نافذة لحين إجراء تسوية سلمية لقضية فلسطين، وانه بالإمكان تعديلها أو توقيف العمل ببعض بنودها باتفاق الطرفين[١٢].

أما العراق فقد رفض توقيع اتفاقية هدنة وكانت هذه الاتفاقات كسبا سياسيا وعسكريا وتأكيدا لهزيمة الدول العربية أطلق العرب على عام ١٩٤٨ عام النكبة، بينما أطلق الإسرائيليون عليه عام التحرير والاستقلال[١٣].

حكومة عموم فلسطين بداية الدور السياسي الفلسطيني في الأردن

بدأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بحث مسألة تشكيل إدارة فلسطينية مستقلة وقد أعلن ذلك عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية في بيان صادر في ١١ تموز ١٩٤٨ جاء فيه: (إن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالتشاور مع الهيئات الفلسطينية ذات الشأن قد بحثت مشروع إقامة إدارة مؤقتة في فلسطين لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية على أن

يتولى الجهاز الإدارة مجلس مؤلف من رئيس وتسع أعضاء يشرف كل واحد منهم على احد الدوائر المدنية)واشتمل البيان على مواد أخرى تبين صلاحية المجلس وتعيين الموظفين ومركز الإدارة وعلاقة المجلس بالجامعة العربية [١٤].

وقد طرحت الحكومة المصرية أثناء اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة في ٨ أيلول ١٩٤٨ فكرة إنشاء حكومة لفلسطين باسم (حكومة عموم فلسطين) وكانت رغبة العرب في إنشاء حكومة فلسطينية كانت مبنية على اعتبار إن لليهود دولة اعترفت بها دول كثيرة وان النية جارية لإدخالها في هيئة الأمم المتحدة مما يجعل من الضروري لعرقلة هذا المسعى وجود حكومة فلسطينية يعترف بها وتتولى مواجهة اليهود وتنطق باسم فلسطين [١٥].

وأخذت الهيئة العربية العليا تنفيذ هذه الفكرة وبتشجيع من مصر والسعودية وسوريا، وأعلنت في ٢٣ أيلول ١٩٤٨ عن تشكيل (حكومة عموم فلسطين) في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي ودعت حكومة عموم فلسطين إلى عقد مؤتمرا لها في غزة في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨، وجاء عقد المؤتمر في غزة بسبب كونها تحت سيطرة الجيش المصري وحسب معاهدة رودس [١٦].

إتخذت الحكومة الأردنية إجراءات ردا على تشكيل حكومة عموم فلسطين ومنها رفضه السماح للمندوبين الفلسطينيين في الضفة الغربية حضور مؤتمر حكومة عموم فلسطين في غزة، واعتقالها لأغلبهم ومنهم جمال الحسيني الذي كان قد حضر إلى عمان في ١٩ أيلول ١٩٤٨ لإقناع الحكومة الأردنية بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين، كما أصدرت الحكومة الأردنية بيانا رسميا أكدت فيه على أن كل شخص يذهب لاجتماع غزة سيودع عند عودته السجن ولن يسمح له بالعودة إلى بلده [١٧].

وجد عدد كبير من القيادات الفلسطينية الموالية للأردن أن خير ضمان للمحافظة على الأراضي الفلسطينية هو قيام وحدة بين الأراضي المتبقية من

فلسطين مع الأردن ،لذلك انعقدت مؤتمرات فلسطينية بدعم من الملك عبد الله طالبت بالوحدة مع الأردن [١٨].

لذلك عقدت الحكومة الأردنية في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ اجتماعا للفلسطينيين في عمان تزامنا مع مؤتمر غزة برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي والشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويهض وحكمت التاجي الفاروقي والشيخ مصطفى الأنصاري، وقد اتخذ المؤتمر قرارات ومنها تنظيم معارضة لـ (حكومة عموم فلسطين)، الدعوة إلى الاتحاد مع الأردن ،وقرر المؤتمر عقد مؤتمر آخر في أريحا [١٩].

عقدت حكومة عموم فلسطين مؤتمرا لها في غزة أسمته المجلس الوطني في غزة في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ تولى الحاج أمين الحسيني رئاسة المجلس واصدر بيانا جاء فيه (قرر المجلس الوطني الفلسطيني منح الثقة لحكومة عموم فلسطين على أساس البيان السياسي الذي أذاعه رئيسها احمد حلمي عبد الباقي في المؤتمر) ،كما اقر المؤتمر دستورا مؤقتا لفلسطين من ثماني عشرة مادة توزعت فيه السلطات كالآتي :

١. مجلس وطني فلسطيني يتكون من ممثلي شعب فلسطين.
٢. مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية .
٣. مجلس دفاع يتكون من رئيس المجلس الوطني ورئيس الحكومة ووزير الدفاع[٢٠].

وقد اختير الحاج أمين الحسيني رئيسا للمؤتمر ،وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء احمد حلمي رئيسا وجمال الحسيني وزيرا للخارجية وميشال ابكاريوس وزيرا للمالية وعوني عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية ورجائي الحسيني وزيرا للدفاع وحسين فخري الخالدي وزيرا للصحة وسليمان عبد الرزاق طوقان وزيرا للمواصلات وموسى فريج وزيرا للاقتصاد وعلي حسنة

وزيرا للعدل ويوسف صهيون وزيرا للإعلام وأمين عقل وزيرا للزراعة وأنور نسيبة سكرتيرا لمجلس الوزراء، وتقرر في المؤتمر أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية [٢١].

اعترفت بحكومة عموم فلسطين حكومات عربية كل من سورية ولبنان ومصر والسعودية واليمن ولم تعترف بها الحكومة العراقية، أما موقف الحكومة الأردنية فقد أكدت على رفض حكومة عموم فلسطين وأنها سوف تلحق الضرر بالأردن وفلسطين وطلبت من الجامعة العربية سحب اعترافها هذا ،ولكن الجامعة العربية رفضت الطلب الأردني، وقررت الإبقاء عليها مع تقليص دوره وواجباتها وردا على هذا الرفض هدد الأردن بسحب الجيش العربي الفلسطيني من الأراضي التي يسيطر عليها الأردن في فلسطين والانسحاب من جامعة الدول العربية[٢٢].

ولكن الأردن تراجع عن تهديداته وذلك بعد البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ تشرين الأول ١٩٤٨ تبلغه فيها عدم موافقتها على سحب الأردن جيشه من فلسطين أو خروجه من جامعة الدول العربية، وبضرورة انتظار قرار الأمم المتحدة حول فلسطين [٢٣].

وبسبب الموقف الأردني من حكومة عموم فلسطين نقلت الحكومة المصرية الحاج أمين الحسيني بالقوة من غزة إلى القاهرة انتظارا لإزالة الخلاف بينه وبين الملك عبد الله [٢٤].

وكانت الأسباب التي دعت الملك عبد الله لاتخاذ هذا الموقف المعادي لحكومة عموم فلسطين هي:

١. عدم قناعة الأردن بإمكانية حكومة عموم فلسطين من المحافظة على الأجزاء العربية من فلسطين.
٢. إن حكومة عموم فلسطين كما يرى الملك عبد الله تشكل دعما سياسيا للهيئة العربية العليا لفلسطين.

٣. الدور الذي يؤديه الجيش الأردني في فلسطين ومحافظته على الأراضي الفلسطينية لذلك فهو أولى بالاستمرار في هذا الدور حتى النهاية.
٤. يشكل بقاء القوات الأردنية في فلسطين حماية للأراضي الأردنية بإبعاد القوات الإسرائيلية عن الحدود الأردنية في المنطقة الأقرب إلى الهدف الاستراتيجي المهم (مدينة عمان) [٢٥].

أثر مؤتمر أريحا في الوحدة السياسية الأردنية الفلسطينية

إمتدادا لتحرك الأردن الرسمي ضد حكومة عموم فلسطين جاء عقد مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول ١٩٤٨ ،وقد حضر المؤتمر حوالي ألفي شخص من رؤساء البلديات والعشائر والحكام العسكريين وعدد كبير من لاجئي المخيمات ،وتولى رئاسة المؤتمر رئيس بلدية الخليل الشيخ محمد علي الجعبري، وكان اختيار أريحا مكان لانعقاد المؤتمر كخطوة ذكية من قبل الأردن لإضفاء أهمية على الانطباع الخاص بان الفلسطينيين يتصرفون عن قناعتهم بهذا الخصوص [٢٦].

اتخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها اعلان الوحدة بين الأراضي الفلسطينية والأردنية باعتبارها وحدة لا تتجزأ ،ومبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها والطلب من الحكومات العربية إتمام ما اتخذته على عاتقها من إنقاذ فلسطين وبذل جهودها في إعادة اللاجئين والتعويض عليهم، وقد رحب الملك عبد الله بقرارات مؤتمر أريحا عندما قدمت أليه من رئيس المؤتمر الشيخ محمد الجعبري ووصفها بأنها عبء عظيم سيحمله ويبذل جهده في سبيل أدائه [٢٧].

وعلى الرغم من كون اجتماع أريحا عقد تحت رئاسة الجعبري شكلا إلا انه كان تحت رئاسة عمر باشا مطر الحاكم العسكري الأردني لمنطقة أريحا فعلا، وقد جيء بالمؤتمرين في سيارات الجيش الأردني، أو على نفقة الحكومة الأردنية، وكانت قوى الجيش الأردني تدير المؤتمر بالقوة حتى انه عندما طالب الشيخ

الجعبري بمبايعة الملك عبد الله نهض بعض الشباب الفلسطيني يشترطون لذلك أن يعمل الملك عبد الله على تحرير جميع فلسطين عندها أمر عمر باشا مطر بالقبض عليهم وإخراجهم بالقوة [٢٨].

عرضت القرارات على مجلس الوزراء الأردني واصدر بيانا في ٧ كانون الأول ١٩٤٨ جاء فيه: (إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المجتمعون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين وتراه متفقا مع أهدافها ،وهي ترحب به وتسعى للوصول إليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفيما تقضي به أساليب تقرير المصير، وان حكومة الأردنية تسعى لدى هيئة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين إلى بلادهم في اقرب وقت وتعويضهم ماليا، وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة)وقرر عرض قرارات المؤتمر على مجلس الأمة [٢٩].

وافق مجلس الأمة الأردني في جلسة مشتركة عقدها يوم ١٣ كانون الأول ١٩٤٨ بالإجماع على قرار الحكومة الأردنية بتوحيد فلسطين والأردن ومبايعة الملك عبد الله [٣٠].

وقد أثارت قرارات مؤتمر أريحا وقبولها وإقرارها معارضة الدول العربية، واتفقت سورية ومصر والسعودية على إقصاء الأردن من عضويته في جامعة الدول العربية، ولتخفيف حدة التوتر بين الدول العربية والأردن أرسل العراق وفدا إلى عمان برئاسة نوري السعيد في ١٥ كانون الأول ١٩٤٨ لإقناع الملك عبد الله بعدم الإسراع بوضع مقررات مؤتمر أريحا موضع التنفيذ، فتراجع الملك عبد الله مؤقتا عن موقفه ونشر تصريحا أعلن فيه عن رغبته في مواصلة التعاون مع الدول العربية والتريث في تنفيذ قرارات المؤتمر ،على شرط أن تمتنع الدول العربية عن مد أية مساعدة مادية ومعنوية إلى حكومة عموم فلسطين [٣١].

وعلى الرغم من المعارضة العربية صمم الأردن على موقفه واستمر بعقد المؤتمرات في فلسطين والداعية للوحدة مع الأردن حيث عقد مؤتمر رام الله في

٢٦ كانون الأول ١٩٤٨ أيد قرارات مؤتمر أريحا والمناداة بالملك عبد الله ملكا دستوريا على فلسطين كلها، وقد حضره مندوبو قرى جبل القدس كرد قوي على أن مؤتمر أريحا كان مؤتمر لاجئين مكرهين [٣٢].

وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨ عقد مؤتمر آخر في نابلس برئاسة رئيس بلدية نابلس سليمان عبد الرزاق طوقان وزير البلديات في حكومة عموم فلسطين وحضر المؤتمر ممثلون عن الأحزاب الفلسطينية ، وتم فيه بحث مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله والموافقة عليها ،وأصدر مجموعة من القرارات أهمها وحدة فلسطين والأردن ومبايعة بالملك عبد الله ملكا دستوريا على فلسطين [٣٣].

وعلى الرغم من كل هذه المؤتمرات، لم يكن غالبية أبناء الشعب الفلسطيني متحمسين للوحدة مع الأردن، وبعبارة أخرى أن الموقف الفلسطيني من الوحدة كان يتراوح بين مؤيد تدفعه الخشية من ضياع ما تبقى من فلسطين، وآخر تدفعه مصالح شخصية وبين معارض تؤيده بعض الدول العربية يرى في الوحدة خضوعا للاستعمار البريطاني بسبب العلاقات الأردنية ـ البريطانية الوثيقة وان الأردنيين أكثر تخلفا من الفلسطينيين فضلا عن أن السياسة المركزية في الأردن تحد الكثير من الممارسات الديمقراطية [٣٤].

وتأكيدا لهذا فقد قام الملك عبد الله بالإيعاز إلى القوات الأردنية في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٩ بمحاصرة بعض القرى الفلسطينية للقضاء على التنظيمات المسلحة التي تعارض مشروع الملك عبد الله ،إذ قامت بعض وحدات الجيش العربي الأردني بمحاصرة احد مقرات الجهاد المقدس في قرية بير زيت وقامت بالاستيلاء عليها واعتقال أعضائها ومصادرة أسلحتهم ،وابيضا تمت مهاجمة مقرات الجهاد المقدس في بيت لحم ورفع العلم الأردني عليها بدلا من العلمين المصري والفلسطيني [٣٥].

الأردن واجراءات توحيد الضفتين الشرقية والغربية:

بدأت الحكومة الأردنية إجراءات توحيد الضفتين على الرغم من تصريح الحكومة الأردنية بتأجيل تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا، حيث اصدر مجلس الوزراء قانون (الإدارة العامة في فلسطين) رقم ١٧ في ١٤ آذار ١٩٤٩ والقاضي بإلغاء وظائف الحكام العسكريين الأردنيين في فلسطين على أن يتولى أعمال الإدارة فيها موظفون مدنيون، وعلى كل رئيس دائرة في فلسطين يرجع بإعماله إلى الوزير المختص مباشرة أو بواسطة الحاكم الإداري العام، وتم تعيين عبد الله التل الذي كان حاكما عسكريا للقدس متصرفا للواء القدس [٣٦].

وفي ٣ آيار ١٩٤٩ قدم توفيق أبو الهدى استقالة حكومته وعهد إليه الملك عبد الله بإعادة تشكيلها في ٧ آيار حيث ضمت ثمانية وزراء بينهم ثلاث وزراء فلسطينيين هم (روحي عبد الهادي وزيرا للخارجية، خلوصي خيري وزيرا للتجارة والزراعة، وموسى ناصر وزيرا للمواصلات) وجاء في برنامجها إشارة واضحة لإجراءات توحيد الضفتين [٣٧].

أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى(*) قانونا يسهل على الفلسطينيين حصولهم على الجنسية الأردنية، وتضمن القانون تسهيل منح الجوازات الأردنية للفلسطينيين لتسهيل عملية دخولهم إلى الأردن، وفي نهاية آيار ١٩٤٩ أمر الملك عبد الله بضم ألفين وأربعمائة مقاتل فلسطيني كانوا في جيش الإنقاذ الفلسطيني إلى الجيش العربي الأردني وخصص لهم رواتب من ميزانية الجيش العربي الأردني [٣٨].

وفي شهر حزيران ١٩٤٩ صدرت إرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء والذي ربط بموجبه دار الإذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية ، وفي شهر تموز ١٩٤٩ صدرت إرادة ملكية بتعيين مساعد للحاكم الإداري العام في فلسطين وموظفين آخرين بوظائف متصرف وقائم مقام ومدير جوازات بفلسطين وفي الشهر نفسه صدر قرار آخر لمجلس الوزراء الأردني والمتضمن إغلاق القنصلية الأردنية في القدس اعتبارا من تاريخ ١٦ تموز ١٩٤٩ بعد أن أصبحت منطقة

القدس تابعة للإدارة الأردنية،وفي الأول من آب ١٩٤٩ تشكلت وزارة اللاجئين والتي تم استبدال اسمها بعد ذلك إلى وزارة دولة وعين الفلسطيني راغب النشا شيبي وزيرا لها [٣٩].

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٤٩ أزيلت جميع قوات الحدود على نهر الأردن بين الضفتين،وفي شهر كانون الأول ١٩٤٩ قررت الحكومة الأردنية إلغاء الجمارك والجوازات بين ضفتي نهر الأردن، ومنحت الفلسطينيين جوازات سفر أردنية بعد صدور إرادة ملكية باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية وفي الضفة الغربية مواطنين أردنيون في جميع الأحوال لهم ما للأردنيين من حقوق وعليهم ما على الأردنيين من واجبات، كما صدر قرار يكون بموجبه الدينار الأردني وحدة النقد في المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها اعتبارا من الأول من كانون الثاني ١٩٥٠ [٤٠].

ومع استكمال إجراءات الوحدة بنهاية عام ١٩٤٩ اصدر رئيس الوزراء الأردني في الأول من كانون الثاني١٩٥٠ بيانا جاء فيه: (بمناسبة رفع الحواجز بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفة الغربية بلادا أجنبية وتعتبر البلاد الواقعة في الضفتين المذكورتين وحدة واحدة) وهكذا جاء اسم الضفة الغربية محل اسم فلسطين وصدرت قوانين في الأردن الغي بموجبها اسم فلسطين أبرزها قانون (نظام البريد رقم ١ لسنة ١٩٥٠) والذي نصت مادته الثالثة على ما يأتي: (تلغى كلمة فلسطين كصفة للضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية أينما وردت في الأنظمة والقرارات والتعليمات المذكورة في المادة الأولى من هذا النظام) [٤١].

وفي الأول من شهر كانون الثاني ١٩٥٠ تم حل مجلس النواب الأردني من اجل إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين لنهر الأردن، وفي اليوم نفسه صدر قانون معدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب بحيث يكون أعضاء مجلس النواب أربعين بدلا من عشرين يمثلون المملكة الأردنية الهاشمية مناصفة بين ضفتيها

الشرقية والغربية، أما مجلس الأعيان فيكون من عشرين عضوا يتم تعيينهم من الضفتين من بينهم سبعة أعضاء من الفلسطينيين [٤٢].

تم تحديد يوم ١١ نيسان ١٩٥٠ موعدا لانتخاب أعضاء المجلس النيابي الجديد، ووجه الملك عبد الله كلمة إلى الشعب في ضفتيه يوم ١٨ آذار ١٩٥٠ أكد فيه عزم حكومة الأردن على إجراء بعض التعديلات الدستورية بعد سيادة الاستقرار في البلاد، وقد بلغ عدد الناخبين في الضفتين ٣٠٤ ألف ناخب منهم ١٢٩ ألف من الضفة الشرقية و١٧٥ ألف من الضفة الغربية وطبقا لدستور قدمت وزارة توفيق أبو الهدى استقالتها في ١٢ نيسان ١٩٥٠ وصدرت إرادة ملكية في اليوم نفسه بتأليف وزارة جديدة برئاسة سعيد المفتي ضمت خمس وزراء فلسطينيين [٤٣].

أما مجلس الأعيان فقد صدرت إرادة ملكية بحله يوم ٢٠ نيسان ١٩٥٠،كما صدرت في اليوم نفسه الإرادة الملكية بتعيين أعضاء جدد للمجلس الذي ترأسه توفيق أبو الهدى [٤٤].

وقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا في مجلس الجامعة في القاهرة يوم ١٣ نيسان ١٩٥٠ للنظر في مذكرة حكومة عموم فلسطين التي قدمتها للجامعة وللرد على إجراءات المملكة الأردنية الهاشمية لضم الضفة الغربية إليها واتخذ المجلس القرار التالي :

أولا: تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول العربية في ١٢ نيسان ١٩٤٨ وهو القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية لفلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال او التجزئة لفلسطين وانه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون.

ثانيا: اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

ثالثا: إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وللملحق الخاص بفلسطين.

رابعا: عند وقوع هذا الإخلال، تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من إجراء وفقا لأحكام الميثاق [٤٥].

وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ افتتح الملك عبد الله الجلسة الأولى لمجلس الأمة الأردني الجديد وألقى سعيد المفتي رئيس الوزراء خطاب العرش وجاء فيه(فانه لمن دواعي الغبطة أن افتتح لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية الأردنية مجلس الأمة وقد جمع بين ضفتي الأردن منبثقا من إرادة شعب واحد ووطن واحد واصل واحد ،وان الأردن كالطائر جناحاه الضفة الغربية والضفة الشرقية ومن حقه الطبيعي أن يجتمع شمله ويتلاقى أهله) [٤٦].

إتخذ مجلس الأمة الأردني في يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٠ قراراً بوحدة ضفتي الأردن واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات وتأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وتبليغ القرار حال اقترانه بالتصديق الملكي إلى الدول العربية والأجنبية بالطرق الدبلوماسية المرعية[٤٧].

قدم أعضاء مجلس الأمة قرار وحدة الضفتين بعد ستة ساعات من إقراره في نفس اليوم إلى الملك عبد الله لمصادقته وقال: (أشكر لمجلس الأمة ثقته، أما وقد صدر هذا القرار فلا يسعني إلا قبول إرادة مجلس الأمة) ثم صادق على القرار رسميا وأطلقت المدافع إحدى وعشرين إطلاقه إيذانا باكتساب القرار صفته التنفيذية، وابلغ نص القرار رسمياً إلى الدول العربية والأجنبية [٤٨].

أثار قرار الوحدة موجة من السخط والغضب عمت مختلف دول الجامعة العربية، ففي فلسطين طالبت حكومة عموم فلسطين اللجنة السياسية لجامعة

الدول العربية بالاجتماع لمعالجة الوضع واتخاذ الإجراءات اللازمة ،وتزايدت المطالبات بفصل الأردن من الجامعة العربية [٤٩].

ولمواجهة معارضة الدول العربية صرح الملك عبد الله يوم ٢٩ نيسان ١٩٥٠ معقباً على دعوات الدول العربية بفصل الأردن من جامعة الدول العربية بالقول: (إذا أرادت الجامعة أن تستعمل في حقنا الطرد فانا أرحب بهذا القرار وان الجامعة العربية يجب ألا تكون آلة في يد الدول الأخرى التي تحاول أن تستخدمها لمشيئتها وسأهجر الجامعة العربية نهائيا واتجه نحو دول أقوى منها) [٥٠].

طلبت الحكومة المصرية اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالاجتماع ردا على خطوة ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وفي ١١ آيار ١٩٥٠ اجتمعت اللجنة السياسية وأرسل الأردن وفده برئاسة وزير الخارجية محمد الشريقي، وأرسل الملك عبد الله برقية جاء فيها: (إن الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين، وانه حريص على بقاء الأردن عضوا في الجامعة وأنه مستعد لدخول الحرب مع إسرائيل مرة أخرى إذا رأت الجامعة ذلك) [٥١].

واتخذت اللجنة القرار يوم ١٥ آيار وجاء فيه: (بناءا على القرار الذي أصدره مجلس الجامعة في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وبناءا على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين إلى أرضها وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه كلها قررت اللجنة بإجماع الآراء ماعدا مندوب المملكة الأردنية الهاشمية﴿محمد الشريقي﴾ أن ما وقع من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة في ١٣ نيسان ١٩٥٠، ثم نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقا لأحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية الهاشمية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق

الجامعة. أما مندوب العراق توفيق السويدي والمندوب اليماني فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنان من الرجوع إلى حكومتيهما حول الموضوع، وبناء عليه تقرر دعوة مجلس الجامعة العربية إلى الاجتماع يوم الاثنين ١٢ حزيران ١٩٥٠ لغرض عرض موضوع إقصاء المملكة الأردنية الهاشمية على مجلس الجامعة)[٥٢].

وعلى الرغم من هذا فقد دافع الأردن عن موقفه وحسب بيان صحفي أذاعه وزير الخارجية الأردني محمد باشا الشريقي عقب قرار اللجنة والذي أكد فيه انه ليس هناك مخالفة لميثاق الجامعة وان الأردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية في الثاني عشر من نيسان ١٩٤٨ فهي غير ملتزمة به حتى تعد مخالفة له وطلب إحالة الأمر على محكمة عدل عربية حتى تبت فيما أذا كان في ذلك العمل مخالفة تنطبق عليها مواد الفصل، وان الأردن سوف لن يرسل وفد يمثلها للمشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية القادم [٥٣].

عقد مجلس الأمة الأردني جلسة استمع فيها إلى ما دار في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة وقراراها بفصل الأردن من عضوية الجامعة، فقرر إعلان تمسكه بقرار الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية ومبايعة الملك عبد الله [٥٤].

تم بذل جهود عراقية ولبنانية لحل المشكلة وعرض كل من البلدين صيغة على الأردن والذي بدوره وافق عليها ولكن مصر لم تعتبر الصيغتين كافيتين لحل القضية[٥٥].

عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا في الإسكندرية يوم ١٢ حزيران ١٩٥٠ وقاطعه الأردن ولم يرسل مندوبا بل بعث وزير الخارجية الأردني برقية للامين العام للجامعة موضحا فيها استعداد الأردن للنظر في قرارات المجلس كما لو كان الأردن قد اشترك [٥٦].

بحث المجلس الأمر في غياب الأردن تم عرض فيه الوساطة وموافقة الأردن على الصيغتين اللبنانية والعراقية لمعالجة موضوع الأردن وعدم موافقة مصر عليها، ثم عرضت اللجنة السياسية صيغة جديدة اعتبرت مقبولة من الجميع

وقد نصت على ما يلي: (لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها عل أن يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان وعلى أن تقبل في شانه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى) (٥٧).

وبذلك يكون الأردن قد حقق أهدافه في بقاء الضفة الغربية تحت سيطرته ونجاحه في بقائه عضوا في جامعة الدول العربية وبالمقابل فان أهداف الدول العربية قد تحققت في حفظ كيان فلسطين قبل العدوان، وعدم سيطرة الأردن للضفة الغربية إلى الأبد وهنا تبدو حالة الانقسام والتخبط في قرارات جامعة الدول العربية.

والحقيقة أن حكومة عموم فلسطين لم يكن لها أي اثر في المجال الدولي أو العربي أو الفلسطيني حيث رفضت الأمم المتحدة الاعتراف بها ولم تتمكن من ممارسة مهمتها في قطاع غزة والذي كان يحتله الجيش المصري مع شدة تشجيع مصر لقيام هذه الحكومة (٥٨).

واقتصرت أعمال حكومة عموم فلسطين على إصدار جوازات سفر للفلسطينيين، ومساعدة الطلاب الفلسطينيين مساعدة شاملة تناولت كل ما يعترضهم من صعوبات دراسية مستفيدة من أموال الميزانية المخصصة لها من قبل الجامعة العربية والتي كانت تغطي رواتب موظفيها (٥٩)، وان حكومة عموم فلسطين لم تعقد جلسات رسمية بكامل هيئتها ولم تصدر أية قرارات وبقيت مجرد اسما يحمله رئيسها احمد حلمي (٦٠).

وإزاء الانقسام في مواقف الدول العربية حيال فلسطين شجع الحكومة الأردنية على مطالبة جامعة الدول العربية رسميا في عام ١٩٥٢ على سحب

اعترافها بحكومة عموم فلسطين ولكن الجامعة العربية رفضت طلب الحكومة الأردنية وقررت الإبقاء على تلك الحكومة على أن تقتصر تشكيلتها على رئيس الحكومة احمد حلمي وسكرتيرها العام جميل السراج وأربعة موظفين، مع إلغاء الوزارات التسع التي تألفت منها عند تشكيلها، وتم تخفيض ميزانية الحكومة الى اقل من الربع [٦١].

أثر الوحدة الفلسطينية الأردنية على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأردني خلال عهد الملك عبد الله

كان لنتيجة حرب ١٩٤٨ تضاعف سكان المملكة الأردنية الهاشمية من حوالي أربع مائة ألف نسمة إلى ثلاثة أضعاف ذلك العدد نتيجة هجرة الفلسطينيين إليها فأصبح سكان المملكة ١,٣٦٠,٠٠٠ (مليون وثلاثمائة وستون ألف نسمة)، ونتيجة لقرار الوحدة تم إضافة أربعمائة وخمسين ألف نسمة، وأصبح الفلسطينيين يشكلون أكثر من ثلثي سكان المملكة الأردنية الهاشمية مما شكل ضغط سكاني على المملكة، كما أدت الوحدة إلى حدوث تطورات وهي ارتفاع نسبة الحركة والتنقل في داخل المملكة والتنافس على الموارد والوظائف ونتج عن ذلك هجرة داخلية مستمرة إذ فضل الكثير من السكان التوجه نحو الأردن بسبب توافر خدمات أكثر وحوافز اقتصادية أكثر، وقد اندمج هؤلاء الفلسطينيين الذين لديهم مؤهلات علمية ومهارات يمكن استخدامها في الحياة الأردنية ولم يحدث تمييز في الإحصاءات الأردنية الرسمية أو البيانات الرسمية الأردنية بين السكان المستقرين أصلا وبين الوافدين الجدد [٦٢].

وقد كان لزيادة السكان اثر مباشر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمملكة ،حيث تمثلت بقلة المواد الغذائية والخدمية والمواد الضرورية بنسبة كبيرة مما فرض عبئا ثقيلا عل الحكومة من حيث الدعم المالي المباشر وكلفة توسيع البنية التحتية والخدمات الأخرى وزيادة نسبة البطالة، وكان من الطبيعي

أن يزيد الأردن من اعتماده على المساعدات الخارجية لتمويل الميزانية العامة للدولة وسد العجز التجاري، والمشكلة أن المساعدات غير ثابتة بل أن قسما كبيرا منها مرهون بتوافق المواقف السياسية للأردن مع مصادر التمويل [٦٣].

بدأ الأردنيون يشعرون بحالة عدم الارتياح من تفوق الفلسطينيين في مجال التعليم والمهارات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية والسياسية عموما، وحذر البعض من العواقب الاقتصادية والسياسية لاندماج الفلسطينيين كمواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة وتركزت الخلافات بين الجانبين بفعل انخراط الفلسطينيين في الحياة السياسية الداخلية المتزايدة الاضطراب خلال الخمسينات وبفعل سياسة التمييز الايجابي التي اتبعتها السلطات تجاه سكان شرق الأردن عند تجنيدهم للخدمة العسكرية أو الحكومية [٦٤].

وقد انعكست وحدة الضفتين على الحياة السياسية في المملكة وقد لعب الكره الفلسطيني للسياسة البريطانية "صاحبة فكرة الوطن القومي اليهودي وراعية الحركة الصهيونية" دوراً في ذلك فالمعارضة الأردنية اشتدت قوتها مع الوحدة الجديدة وأصبحت أكثر نشاطا وفاعلية، وذلك لان الوعي السياسي أقوى بين مثقفي الضفة الغربية منه بين مثقفي الضفة الشرقية، لأنها اسبق في نضالها ضد الاستعمار، لذلك وجد العديد من المثقفين الفلسطينيين صعوبة في الانسجام مع الوضع الجديد المتمثل بانتمائهم إلى دولة ترتبط حكومتها بأوثق العلاقات مع بريطانيا.وارتبط النظام الأردني بعلاقات سياسية قوية مع بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و بالرغم من حصول الأردنيون من أصل فلسطيني على كافة حقوقهم الوطنية إلا أنهم يصرون على أن هذا لا يلغي عنهم هويتهم الفلسطينية، و يبرز عامل الضغط في إصرارهم على إبقاء المسالة الفلسطينية في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأردنية، و من هنا تبرز ظاهرة ما يسمى بالولاء المزدوج بين أفراد هذه الشريحة إذ تظهر و تختفي من حين لآخر [٦٥].

وكان لحركة السكان الفلسطينيين انعكاس سياسي في الأردن ففي الأيام السابقة للوحدة كان الأردنيون يقبلون دون نقاش قرارات الملك عبد الله ومجلس الوزراء كان يتخذ القرارات التشريعية الهامة ومجلس الأمة يوافق عليها ،ولم يكن هناك أي هجوم ضد وزير في مجلس النواب، أو حدوث أي خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بينما الملك عبد الله لا يستطيع الآن أن يفرض رغباته والأعضاء الفلسطينيون في مجلس الوزراء ومجلس النواب والأعيان قد اظهروا استعدادهم لمقاومة ضغوط القصر ويوضحون استنكارهم لأعمال الملك جماهيريا،ونتيجة لهذا التغيير السياسي شعر الملك عبد الله بالإحباط حيث فكر بالتراجع عن وعده الذي أعطاه عند افتتاح مجلس النواب بإصلاح المؤسسات ونقل المسئوليات من مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة [٦٦].

لذلك بدأ تأثير ضم الضفة الغربية يلعب دورا مباشرا في سياسة الأردن الداخلية من خلال تنامي التأثير السياسي الفلسطيني على المعارضة الأردنية والذي حفزها على زيادة عدائها للعلاقات الأردنية - البريطانية والمصالح الغربية في المنطقة، وامتدت تلك المعارضة لتشمل الشعب الأردني ومجلس النواب من خلال أعضائه من العناصر المعارضة وهم مجموعة من أنصار المفتي مثل كامل عريقات ومصطفى بشناق الذين نجحوا في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٠ [٦٧].

إن المعارضة السياسية واتي رفع رايتها أعضاء الضفة الغربية بدأت مع أول جلسة عقدها مجلس الأمة بعد وحدة الضفتين في ٢٨ نيسان ١٩٥٠ وظهر ذلك في خطاب النائب الفلسطيني عبد الله نعواس في هذه الجلسة بقوله "لقد لمست في الضفة الغربية أن الدستور ينقصه الاحترام في بعض الأحيان وان لنا شبابا في السجون مضى عليهم خمسون يوما ولم يقدموا للمحاكمة وفي هذا مخالفة للدستور لا نقرها أبدا ولقد مرت الصحافة في الضفة الغربية بمحنة قاسية ولا تزال" كما هاجم النواب في هذه الجلسة بريطانيا باعتبارها غير مخلصة للمعاهدة

الأردنية - البريطانية، ووجهوا انتقاداتهم أيضا إلى خطاب العرش لأنه لم يتضمن رفع القوانين الاستثنائية وطالبوا بحرية الرأي وتحسين حالة البلاد [٦٨].

لم يقف الملك عبد الله مكتوف الأيدي أمام هذه المعارضة، بل اصدر أمراً في ٣ مايس ١٩٥١ بناءا على اقتراح من رئيس الوزراء سعيد المفتي بحل مجلس الأمة الأردني بمجلسيه النواب والأعيان ردا على عدم موافقة النواب على لائحة الميزانية لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ وإصرارهم على تقديم لائحة لتعديل الدستور الأردني والتي وعد بها الملك عبد الله والتي تتضمن النص على مسئولية الوزارة أمام مجلس الأمة وليس أمام الملك وبعض التعديلات الهامة الأخرى، واصدر الملك إرادته بإجراء الانتخابات يوم ٢٩ آب ١٩٥١ وحددت الفترة بين ٢١ و٢٥ آب لقبول الترشيحات [٦٩].

وقد تعرضت المملكة الأردنية إلى أزمة سياسية عنيفة مما زاد من حالة عدم الاستقرار فيها حيث شهدت المملكة اغتيال الملك عبد الله في القدس يوم ٢٠ تموز ١٩٥١ (كان الملك عبد الله حريصاً على أداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى باستمرار، وفي إحدى المرات أصرّ على أن يرافقه حفيده الأمير الحسين، وكان السفيران الأمريكي و البريطاني قد طلبا إليه ألاَّ يذهب الى القدس ولا سيمّا المسجد الأقصى لأن هناك مؤامرةً لاغتياله، ولكن الملك عبد الله أصرَّ على الذهاب وقال: ((سأموت إنْ كان هذا مصيري)) [٧٠].

وفي يوم الجمعة ٢٠ تموز ١٩٥١ تمت عملية اغتيال الملك عبد الله بعدان كان يهمّ ُبالدخول إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، ويذكر الأمير الحسين الحادثة بقوله: ((عندما دخل جدي المسجد، وبعد اجتياز ثلاث خطوات داخل الأبواب الرئيسة، حتى جاء رجل من وراء الباب الكبير إلى اليمين، ولم يكن في وضع طبيعي وكان يحمل مسدساً وأطلق النار على رأس الملك عبد الله، قبل ان يتمكن احد من القيام بأي شيء فأرداه قتيلاً)) [٧١].

أما القاتل فقد لقي حتفه بسبب إطلاق النار عليه من الجنود الذين كانوا يرافقون الملك عبد الله وتبين أن القاتل هو ضابط فلسطيني من القدس عمره ٢١ عام يدعى مصطفى شكري عشو وانه ينتمي إلى (مجموعة الجهاد المقدس) بزعامة الحاج أمين الحسيني مفتي القدس [٧٢].

وقد احدث الاغتيال وقوع توتر شديد بين سكان الأردن ووقعت صدامات بين الفلسطينيين والأردنيين حدثت فيها جروح طفيفة بين الطرفين، وعلى الفور عقد سمير الرفاعي(*) رئيس الوزراء جلسة طارئة لمجلس الوزراء أعلنت فيها حالة الطوارئ في البلاد فورا وإنزال الجيش وفرض نظام منع التجوال في جميع إنحاء المملكة خشية من توسع حالة الاضطرابات بين فئات السكان [٧٣].

وتعد عملية الاغتيال أول عملية اغتيال سياسيي يشهدها الأردن في تاريخه الحديث ينفذه فلسطينيون أحدثت تغييرا في المشهد السياسي الأردني.

وفي يوم ٢٩ آب ١٩٥١ جرت الانتخابات النيابية واشترك فيها ٥٣ مرشحا من الضفة الشرقية و٥١ مرشحا من الضفة الغربية وفي الأول من أيلول ١٩٥١ صدرت الإرادة الملكية بتعيين أعضاء جدد لمجلس الأعيان وفي اليوم التالي عين إبراهيم هاشم (*) وهو فلسطيني المولد رئيسا لمجلس الأعيان وانتخب عبد الله كليب رئيسا لمجلس النواب وعقد مجلس الأمة جلسته الأولى وكانت باكورة أعمالها المناداة - بناءا على طلب الحكومة - بطلال ملكا دستوريا على المملكة الأردنية الهاشمية [٧٤].

دور الفلسطينيين السياسي خلال عهد الملك الحسين بن طلال

تميزت الحقبة الأولى من عهد حكم الملك حسين الذي تولى الحكم في ٢ آيار عام ١٩٥٣ بعد عزل أبيه الملك طلال لأسباب صحية- اتسمت بالاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي، فظهرت العلاقة الأردنية الفلسطينية قوية ومتينة. وفي سياق محاولتها تكريس الوحدة فقد تبنت الدولة الأردنية زعامات فلسطينية محلية

ارتبطت مصالحها بها وكانت الأحزاب في الضفتين تخوض معاركها الانتخابية بقوائم موحدة. وكانت النخبة السياسية بغض النظر عن جذورها تقوم بجولات في جميع المناطق تأييداً لمبدأ سياسي دون آخر، كما أن هذه المدة من العلانية قد سمحت للقطاعات الشعبية التعبير عن توجهاتها السياسية في قضايا محلية، وعربية، وإقليمية، ودولية. وقد تجلى الانصهار الاجتماعي والسياسي في ظاهرة التقدم بالترشيح والفوز بالمقاعد النيابية [٧٥].

وقد أعطت الحكومة الأردنية اللاجئين الفلسطينيين حقوق المواطن الأردني ومنحتهم الجنسية الأردنية بحيث سمح لهم بالمشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تمييز بين السكان الأصليين والوافدين إليه،وذلك بعد تعديل قانون الجنسية الأردنية والذي يهدف إلى إزالة الظلم الذي يصيب الفلسطينيين حيث ان القانون السابق يتطلب من الفلسطيني أن يكون ساكنا في الأردن منذ عام ١٩٤٦ ليمنح الجنسية الأردنية [٧٦].

حدد الملك الحسين نهجاً ثابتاً في السياسة الأردنية فعد الأردن هو وطن كل عربي فلسطيني وأنه لن يتخلى عنهم فقال: ((إنّ الأردن سيظل وطن كل عربي فلسطيني يختار أن يكون مواطناً فيه له مثلما عليه من حقوق المواطن الكاملة وواجباتها ومن دون المساس بحقوقه الأصلية في فلسطين وسيظل الفلسطينيون الذين يختارون الهوية الفلسطينية أخوة عرب أعزاء يتمتعون بما يتمتع به المواطنون من الأقطار العربية الشقيقة في هذا البلد العربي الأصيل))[٧٧].

وعلى الرغم من أن بعض رؤساء الوزراء من الفلسطينيين المعتدلين والموالين للملك ولمواقفه، إلا أن ذلك لم يمنع الوزراء الفلسطينيين في الحكومة من ممارسة دورهم المعارض ،وقد ظهر اول ضغط سياسي فلسطيني على الحكومة الأردنية حيث انقسمت الحكومة الأردنية حول قضية الانضمام إلى حلف بغداد فكان الوزراء الفلسطينيين معادين للبريطانيين ومعارضين للحلف وتعرضت

الوزارة المنقسمة على نفسها لضغط شديد وفي ١٣ كانون الأول ١٩٥٥ استقال الوزراء الفلسطينيون الأربعة وسقطت حكومة سعيد المفتي [٧٨].

وكلف الملك هزاع المجالي الذي كان متحمسا للحلف بتشكيل الحكومة وقد واجه هزاع المجالي صعوبةً في اختيار أعضاء الوزارة ولاسيما وزراء الضفة الغربية من الفلسطينيين والذين رفضوا التعامل مع هزاع المجالي كانت هناك اتفاقية غير مكتوبة منذ عام ١٩٥٥ تقضي بان يكون نصف أعضاء مجلس الوزراء أردنيين من الضفة الشرقية و النصف الآخر فلسطينيين من الضفة الغربية، وهنا من السهل إيجاد وزراء من الضفة الشرقية ولكن من الصعب إيجاد وزراء من الضفة الغربية و السبب يعود إلى إعلان الوزراء المستقيلين أنهم استقالوا لأسباب وطنية وان من يخلفهم يعد خائناً [٧٩].

أدت تصريحات هزاع المجالي الرامية إلى إدخال الأردن في الحلف إلى انفجار ثورة ومظاهرات عارمة ضد الحلف وخاصة في الضفة الغربية، إذ هاجم المتظاهرون مبنى القنصلية الأمريكية والقنصلية الفرنسية وأشعلوا فيها النار، وبدأت الجماهير تهتف بشعارات ضد الحلف واستمرت أعمال الشغب لأكثر من خمسة أيام أضرمت النيران خلالها في عدد من الوزارات الأردنية ،وبعد استقالة ثلاثة من أعضاء الحكومة أعلنت حكومة المجالي استقالتها في ١٥ كانون الأول ١٩٥٥ وقام الملك حسين بحل البرلمان بإرادة ملكية في ٢١ كانون الأول ١٩٥٥ وبتكليف الفلسطيني إبراهيم هاشم بتشكيل الحكومة الجديدة [٨٠].

وقد نجحت الأحزاب اليسارية و القومية بتشكيل أول حكومة برلمانية معارضة في تاريخ الأردن عام ١٩٥٦ برئاسة سليمان النابلسي[❖] الذي يقود الحزب الوطني الاشتراكي، إلا أن إعلان الملك عن وجود حالات انقلابية ضد الحكم جعل الهاجس الأمني مسيطراً على الحياة السياسية و قد أخذ منحى سلبي على الحياة البرلمانية و حظر بموجب ذلك الأحزاب السياسية، و بدأت حكومة سليمان النابلسي تحدياً للنظام بإعلانها الاحتفال ٣ أيام بذكرى إنهاء المعاهدة

البريطانية و قد خلى برنامج الاحتفال من ذكر الملك و فضله في تحقيق المكاسب الوطنية، و خلت من تحديد وقت لجلالته ليتمكن من التحدث لشعبه في هذه المناسبة، وفي آذار ١٩٥٧ عقد مجلس الوزراء جلسة لمناقشة حقوق الملك الدستورية وفي ٩ نيسان من نفس العام اتخذ مجلس الوزراء خطوة أخرى بإحالة عدد كبير من موظفي الدولة على التقاعد، عندها شعر الملك بخطورة الموقف و طلب من النابلسي الاستقالة .

وبتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٥٧ عقد مؤتمر لنواب الأحزاب في الأردن أطلق عليه (المؤتمر الوطني) الذي عقد في مدينة نابلس و اتخذوا قرارات تصعيديه كان من بينها القيام بإضراب عام و مظاهرات شاملة قامت بالفعل مظاهرات صاخبة يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧ في جميع أنحاء المملكة و على ضوء ذلك تم تشكيل حكومة جديدة قامت بإعلان الأحكام العرفية بموجب قانون الدفاع وفقاً للمادة ٢٤ من الدستور قامت بحل الأحزاب السياسية، و فرضت حظر التجول على المدن و اعتقلت الحكومة العديد من المواطنين و هرب العديد و شنت على أثرها كل من مصر و سوريا موقفاً عدائياً عبر وسائل الإعلام موجه ضد النظام الأردني [٨١].

غير أن عام ١٩٥٩ شهد تطورا مفاجئا فقد اتخذت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية في ٩ آذار ١٩٥٩ بناءا على توصية قدمتها "حكومة الجمهورية العربية المتحدة" قرار يتعلق بالشعب الفلسطيني نص القرار الأول منها على ((إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعبا موحدا لا مجرد لاجئين يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم)) كما نص القرار الرابع منها على((إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة)) [٨٢].

وفي الدورة الثانية والثلاثون لمجلس الجامعة العربية التي عقدت في ٢٩ شباط ١٩٦٠ اتخذ قرار بتأسيس حكومة فلسطينية مؤقتة وإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية، وقد جاءت هذه القرارات بتوصية من حكومة الجمهورية

العربية المتحدة، لذلك عارض الأردن قرار مجلس الجامعة العربية بخصوص الكيان الفلسطيني، إذ اعتبر الملك الحسين القرار محاولة من جمال عبد الناصر للاستمرار في إيذاء الأردن بأية وسيلة ،وجاءت المعارضة الأردنية لفكرة الكيان الفلسطيني لخشيته من أن يصبح هذا الكيان محورا لأعمال مناوئة قد تؤدي إلى فصم عرى وحدة الضفتين الشرقية والغربية (٨٣).

والحقيقة كانت هيمنة الأردن على مقدرات الضفة الغربية وهي الأرض الفلسطينية الصالحة أكثر من غيرها لإقامة حكم وطني فلسطيني كانت جدارا يصطدم به أي طموح فلسطيني يهدف إلى التفكير بمصير هذه الأرض الفلسطينية وقد كان النظام الأردني حريصا في تلك المدة على تثبيت سيطرته على الضفة الغربية بعد أن ارتفع الحديث في الجامعة العربية وبتأثير من مصر عن الكيان الفلسطيني، ولكي يقطع النظام الأردني الطريق أمام أي تفكير يتجه نحو الضفة الغربية حرص الملك الحسين على أن يضمن في كتاب تكليف وصفي التل(*) بتشكيل وزارة جديدة في الأردن بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ نصا يقول: (نحن نعتقد أن أية فكرة تستهدف نزع الأخ الفلسطيني من أحضان أسرته الأردنية من غير التوصل إلى حل عادل للقضية بمجموعها هي فكرة بعيدة عن خدمة الحق العربي في فلسطين واسترداده)). وهذا حرك بعض الرموز الفلسطينية المتعاونة مع الملك الحسين إلى الوقوف هذا الموقف ،ففي الكلمة التي ألقاها نعيم طوقان نائب نابلس في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة وصفي التل وردت هذه الفقرة: (إنني أعلنها صريحة بأننا معشر الفلسطينيين لا نقبل بأي كيان أو أية راية سوى كياننا الأردني الراهن وسوى راية العرش لهاشمي اللذين لا نقبل عنهما بديلا سواء أجرى التوصل إلى حل عادل للقضية بمجموعها أم لم يجر التوصل إلى حل عادل لا سمح الله)) (٨٤).

دعت الحكومة الأردنية في النصف الثاني من شهر نيسان ١٩٦٢ مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من خارج الأردن لتدارس خطة وضعتها الحكومة

الأردنية لتحرير فلسطين في محاولة منها إلى سحب المبادرة من الحكومة المصرية والحفاظ على وحدة الضفتين، وهذه الشخصيات متميزة في معالجة الموضوع الفلسطيني وعلى رأس هؤلاء، احمد الشقيري (*) وحضر ممثلو الهيئة العربية العلي وهم: امين الغوري، عيسى نخلة، عزت طنوس ومنيف الحسيني (٨٥).

أجرى الوفد محادثاته مع الملك حسين ووصفي التل وحازم نسيبة وزير الخارجية وانتهت في نهاية نيسان وأعلن التل في مؤتمر صحفي عن وجود خلاف حول المبادئ الأردنية المطروحة وان المقترحات التي قدمها الشقيري تتطابق مع الأفكار الأردنية، أما الشقيري فقد أعلن انه يؤيد تنظيم يجمع ويمثل الفلسطينيين وان التنظيم ليس بالضرورة حكومة أو سيطرة على جزء من فلسطين (٨٦).

وقد سعت السلطة الأردنية جهودا مضنية لإقناع الفلسطينيين داخل الأردن بعدم جدوى وجود تنظيم فلسطيني خارج إطار المملكة فقد صرح الملك الحسين بامتلاكه خطة فلسطينية واضحة وهي التي ستشكل نقطة الانطلاق العربية لتحرير فلسطين والجيش الأردني سيكون رأس الحربة لهذه الجيوش . وعلى هذه النقطة التقى الشقيري مع الأردن باعتبار الأردن نقطة الانطلاق إلا أن فكرة تنظيم فلسطيني مستقل انطوى على مغزى متناقض مع الأردنيين، وأعلن الملك الحسين انه لن يسمح بنشاط سياسي مستقل في الأردن ولا يكون خاضعا لسيطرة الحكومة الأردنية (٨٧).

وفي ٢ تموز ١٩٦٢ عقد وصفي التل مؤتمرا صحفيا أعلن فيه رفض إقامة إطار تنظيمي للكيان الفلسطيني قائلا: (انه ليس من حق أي كان التحدث باسم الأردن ماعدا الأردن، ولا يمكن حل القضية الفلسطينية عن طريق تزويد بضع مئات من أبناء فلسطين بالبنادق) ولذلك اصدر وصفي التل "الكتاب الأبيض الأردني" بالتعاون مع الفلسطيني أكرم زعيتر والذي يهدف إلى إغلاق الفجوة التي يمكن الهجوم على الأردن منها ومعها يمكن أن يفلت زمام الأمور وتفقد

السيطرة على السكان الفلسطينيين في الأردن، ولذلك اقترحت الحكومة الأردنية ثلاثة أمور:

١. على العرب الحذر بخصوص القضية الفلسطينية خوفا من ردة الفعل الإسرائيلية.
٢. الأردن هو البلد الرئيسي نحو أي عمل فعال ضد إسرائيل فيجب التعاون معه.
٣. تعبئة الجهد الفلسطيني من خلال الأردن حيث الكيانان الأردني والفلسطيني هما في حقيقة الأمر كيان واحد (٨٨).

رفضت الدول العربية المقترحات الأردنية وفي نهاية تموز أعدت لجنة خبراء شؤون فلسطين التي شكلتها الجامعة العربية مسودة مشروع التنظيم الوطني الفلسطيني والتي أوصت بإقامة "المجلس الوطني الفلسطيني" و"الجبهة الوطنية الفلسطينية" وقد كان هذا المشروع رغم عدم إقراره الأرضية التي استولدت منظمة التحرير الفلسطينية (٨٩).

رفضت الحكومة الأردنية وثائق المشروع واستمرت في إضعاف المبادرات العربية لإحياء الكيان الفلسطيني وقدم وصفي التل مقترحا إلى الملك الحسين تسمية المملكة الأردنية الهاشمية باسم المملكة الأردنية الفلسطينية ،بل وأكثر من ذلك أعلن حازم نسيبة وزير الخارجية الأردني في كانون الأول ١٩٦٢ بلن حكومته على استعداد لتستوعب في أجهزتها وتمنح الجنسية الأردنية للموظفين الفلسطينيين الذين استغنت الحكومة الكويتية عن خدماتهم (٩٠).

جرى الاقتراع على الثقة بحكومة التل في ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ وفازت بالأغلبية إذ صوت ٤٠ عضوا إلى جانبها وعارضها ١٨ عضوا ولقد اعتبرت النتيجة بمثابة الفشل للحكومة قياسا لما اعتاد عليه البرلمان الأردني في السنوات السابقة حيث أن ثلث النواب عارضوا الحكومة الأمر الذي شكل دليلا على تنامي قوة المعارضة (٩١).

وكان ثلاثة عشر عضوا من الضفة الغربية من أصل ثمانية عشر عضوا عارضوا الحكومة وبذلك يكون نصف ممثلي الضفة الغربية تقريبا عارضوا الحكومة وقد كانت القدس مركز المعارضة بالنسبة للضفة الغربية فقد صوت ممثلو منطقة القدس الستة (الدكتور داود الحسيني، خليل السلواني، اسحق الدزدار، انطوان البنا، يوسف عبده) ضد الحكومة وردا على ذلك عين التل قي ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ فضل الدلقموني من مواليد اربد محافظا للقدس بدلا من أنور نسيبة، بينما نقل نسيبة وهو من مواليد القدس إلى ملاك وزارة الخارجية وكان السبب الرئيسي لهذا النقل سماحه بتوزيع نص الخطاب الذي ألقاه داود الحسيني في البرلمان ومنعت الحكومة نشره في الصحف [٩٢].

رفض نسيبة قبول المنصب الجديد في وزارة الخارجية كما استقال حازم نسيبة شقيقه من منصبه كوزير للخارجية احتجاجا على عزل أخيه ولكنه تراجع عن الاستقالة فيما بعد، كما أرسل مجلس بلدي القدس والغرفة التجارية والمنظمات النسائية وممثلو القدس في مجلس النواب الأردني برقيات إلى رئيس الحكومة أعربوا فيها عن معرضتهم استبدال نسيبة [٩٣].

زار الملك الحسين مدينة القدس يوم ١١ كانون الثاني ١٩٦٣ وهو يوم الذي تسلم فيه الدلقموني مهام منصبه الجديد لإظهار تأييده ودعمه للمحافظ البديل في حين احتج سكان القدس الشرقية ذلك اليوم بإضراب عام شل الحياة في المدينة واعتبر ذلك بمثابة الهوة بين الضفتين الشرقية والغربية [٩٤].

ونتيجة للمعارضة القوية لسياسة التل اضطر لتقديم استقالته في٢٧ آذار ١٩٦٣، وقد عين الملك الحسين سمير الرفاعي رئيسا للحكومة الجديدة وهو فلسطيني الأصل هاجر إلى الضفة الشرقية منتصف العشرينات وخدم الملك عبد الله بإخلاص طيلة لعدة سنوات.

عقد البرلمان الأردني جلسة لمنح الثقة بحكومة الرفاعي في ٢٠ نيسان وفي ظل المظاهرات التي شهدها الأردن والتي استمرت لعدة أيام، صوت مجلس

النواب الأردني ولأول مرة بأغلب أعضائه ضد الحكومة مما اضطرها إلى الاستقالة [٩٥].

جاء إسقاط حكومة الرفاعي من قبل مجلس النواب ليشكل مس بإحدى الثوابت الهامة جدا في الأردن من حيث صلاحية تعيين وعزل رئيس الحكومة، وقرر الملك إنهاء مسيرة التساهل التي بدأها التل، فاصدر في ٢١ نيسان أمرا بحل مجلس النواب الذي قال عنه انه: ((لم يعبر حقيقة عن رغبة الناخبين)) وكلف الشريف حسين بن ناصر بتشكيل حكومة انتقالية للإشراف على إجراء انتخابات برلمانية جديدة. [٩٦]

جرت الانتخابات في تموز ١٩٦٣ ولم تكن حرة الأمر الذي انعكس على نتائجها حيث لم يكن للمعارضة إلا عددا قليلا حيث أجبرت الحكومة قسما من المرشحين على الانسحاب من المعركة الانتخابية [٩٧].

وقد جدد الملك الحسين العهد بحكومة الشريف ناصر بن حسين ومارست سياسة القبضة الحديدية في الداخل وسيطر الجيش على المدن وبذلك ضعفت المعارضة ضد الحكومة وساعدها في ذلك حدوث متغيرات على الساحة العربية[٩٨].

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بداية النهاية للدور الفلسطيني في الأردن

عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في الفترة من ١٣ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٤ استجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر لمواجهة عزم (إسرائيل) تحويل نهر الأردن،ووسط الخلاف بين الملوك والرؤساء العرب على ماهية الكيان الفلسطيني وطبيعته وأهدافه (١٦). كما اتخذ المؤتمر قراراً عاما يتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني واتجه القرار بـ((أن يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب

الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره وإبلاغ مؤتمر القمة بالنتيجة)) [٩٩].

وقد التقى الشقيري الملك الحسين في ٢٢ شباط ١٩٦٤ والذي وافق فيه على مشروع قيام منظمة التحرير الفلسطينية وعلى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس وذلك بعد أن وافق الشقيري على شروط الملك الحسين والتي تعهد بموجبها عدم فصل الضفة الغربية عن الشرقية وان لا تمس سيادة الأردن، واستطاع الشقيري بهذه الطريقة أن يكسب موافقة الحكومة الأردنية على انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في مدينة القدس وتم افتتاح مكتب رئيسي للمنظمة في القدس وان يحصل أعضاء قيادة المنظمة على جوازات سفر أردنية خاصة [١٠٠].

عُقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس يوم ٢٨ آيار إلى ٢ حزيران ١٩٦٤ حضره ٣٨٨ ممثلا منهم ٢٤٢ من الأردن و١٤٦ من سوريا ولبنان وغزة والخليج العربي والعراق اختارتهم لجنة تحضيرية شكلها الشقيري من الفلسطينيين في هذه الأقطار وتم انتخاب الشقيري رئيسا للمؤتمر بالإجماع وقام الملك الحسين بافتتاح المؤتمر وألقى فيه خطاباً أيد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وقد تفرعت عن المؤتمر تسع لجان وخرج المؤتمر بالعديد من القرارات أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية [١٠١].

لكن الأردن بالمقابل لم يوافق على فكرة قيام نشاط عسكري مضاد (لإسرائيل) انطلاقا من أراضيه خصوصا في ضوء السياسة الانتقامية (الإسرائيلية) العنيفة مما دفعه إلى الرد بقوة على انتقادات منظمة التحرير الفلسطينية له مما قاده إلى محاولة اجتثاث المقاومة الفلسطينية من أراضيه والتذرع أنها آتية من الخارج ومن ثمَّ توجيه ضربات عسكرية على شرقي نهر الأردن وهدفها شقّ وحدة الصف العربي وذلك أدى إلى دفع العلاقة بين الملك الحسين والمنظمات الفدائية الفلسطينية للتصادم [١٠٢].

أخذت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن تزداد سوءاً وتوترا بعد إعلان المنظمة عن نيتها القيام بعمليات فدائية من داخل الأراضي الأردنية. وسعت منظمة التحرير إلى تنظيم سكان الضفة الغربية وتطبيق نظام الجباية عليهم لتمويل عملياتهم المسلحة وإنشاء فرق للدفاع المدني وفرض التجنيد الإلزامي وقد رفضت الحكومة الأردنية هذه المطالب للمنظمة لأنها من اختصاصات المملكة الأردنية وتمس سيادتها لذا عملت قوات الأمن الأردنية خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٧ على منع العمليات الفدائية والنشاط السياسي والتنظيمي السري للفلسطينيين[١٠٣].

وقد اعترض الشقيري على حملة الاعتقالات التي جرت في الأردن ضد أبناء الضفة الغربية وطالب الحكومة الأردنية بالإفراج عن المعتقلين ،وبالمقابل برر الملك الحسين هذه الاعتقالات بالقول: (إن أركان المنظمة بدأوا يقومون بنشاط سري واسع النطاق محاولين بذر الشقاق والتفرقة بين سكان الضفتين الشرقية والغربية وقد ضموا إلى صفوفهم عناصر تنتمي إلى أحزاب سياسية غير معترف بها في الأردن ،عنيت البعثيين والشيوعيين والقوميين العرب واليساريين وكان هدفهم إقامة نظام حكم جديد على أنقاض المملكة) [١٠٤].

وقد رفضت الحكومة الأردنية وجود وحدات جيش التحرير الفلسطيني على أرض المملكة وفي الضفة الغربية وحسب إعلانها أن منظمة التحرير الفلسطينية تبحث عن السلطة في الأردن بدلا من فلسطين [١٠٥].

وقد دعا كل من زعماء فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عقد مؤتمر في القدس لتقديم المطالب الوطنية إلى الملك الحسين، ولكن الحكومة الأردنية منعت عقد الاجتماع وفرضت منع التجوال في نابلس والخليل ورام الله، وأرسلت قوات الجيش لملاحقة واعتقال الفدائيين الفلسطينيين وزعماء المظاهرات بعد أن وقعت مصادمات دامية بين المتظاهرين وقوات الجيش واتهمت منظمة التحرير بانها هدامة وشيوعية [١٠٦] .

وقد أدى إعلان منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن سلسلة من التفجيرات الموجهة ضد المباني الحكومية في عمان والقدس إلى قيام الحكومة الأردنية يوم ٧ كانون الثاني ١٩٦٧ إلى إغلاق مكاتب المنظمة في الأردن والقدس بعد اعتقال مسئوليها المتبقين في الأردن والى سحب الاعتراف بالمنظمة [١٠٧].

وشكلت حرب ١٩٦٧ وبعد احتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية منعطفاً تاريخياً كان له آثاره الجذرية على صعيد العلاقة الأردنية الفلسطينية ؛ فلأول مرة منذ الوحدة ظهر ما يسمى بالعلاقة الأردنية الفلسطينية الرسمية، وبرز التنافس على تمثيل فلسطينيي الأردن بين فصائل المقاومة الفلسطينية بأشكالها الأولية المختلفة وبين الحكم في الأردن، وانعكست هذه العلاقة على المستوى الشعبي، فبرزت الهوية الفلسطينية في الوسط الذي كانت تسعى الحكومة جاهدة "لأردنته"، وحدث الشرخ الذي أسس لبدايات العمل السياسي المنظم على أساس إقليمي[١٠٨].

فقد ارتفعت الحركة الوطنية الفلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مكانة بارزة بعد حرب ١٩٦٧ وحاولت أن تستخدم الأردن كقاعدة لنشاطاتها، ولكن عندما أصبحت الحركة الوطنية الفلسطينية تقوم بعملها كدولة داخل دولة حاولت بعض الجماعات أن تحول عمان إلى عاصمة فعلية لها وضربوا بقوانين الأردن عرض الحائط كما تحدوا السلطة الأردنية وكان الفدائيون يسيطرون سيطرة تامة على مخيمات اللاجئين وقاموا بإظهار أسلحتهم بصورة مكشوفة كما انهمكوا في إقامة حواجز على الطرق وفي عمليات التفتيش وإلقاء القبض على الآخرين وكانوا أحيانا يتجاهلون التعليمات والأنظمة التي تصدرها الحكومة الأردنية [١٠٩].

ونتيجة حالة التوتر بين الأردن والفدائيين المستمرة ورغم اتفاقات التهدئة بين الطرفين، تدهورت العلاقة بين الطرفين وقامت القوات المسلحة الأردنية بتحطيم التحدي المتزايد الذي مثله الفدائيون في للسيطرة على الأردن وبدأت في

أيلول ١٩٧٠ بمجابهة عسكرية أسفرت عن خروج الفدائيين من الأردن في صيف ١٩٧١، وكما أدت إلى قطيعة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية[١١٠].

ونتيجة المواجهة بدأت الحكومة الأردنية بمحاولة منها لإعادة ترتيب "البيت الأردني وحماية الذات" إثر الصدام المسلح بينها وبين فصائل المقاومة، وانضمام جزء من العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الفلسطينيين إلى تلك الفصائل، قامت الدولة الأردنية بتخفيف عدد الفلسطينيين في الجيش والأجهزة الأمنية، وانسحب ذلك أيضا على أجهزة الدولة العليا،حيث أقرت حكومة وصفي التل قانون الخدمة المدنية والذي منحها صلاحيات طرد وإحالة موظفي الدولة على التقاعد فيما واصل غالبية الأردنيين انخراطهم في المؤسسة العسكرية والأجهزة المدنية [١١١].

وقد تم طرد مئات الموظفين خلال أربعة أشهر من شهر تشرين الثاني ١٩٧٠ إلى آذار ١٩٧١ .وقد اتهم ياسر عرفات حكومة وصفي التل بتنفيذ سياسة "اردنة" الأردن إلا أن التل رفض الاتهامات وأعلن : (أن موجة الطرد هدفها إبعاد العناصر الفاسدة سواء أكانت فلسطينية أو أردنية وأكد أن جميع المطرودين لم يتجاوز ٢٥٠شخصا بينهم ١٦٠ أردنيا و٩٠ فلسطينيا، واتخذت إجراءات لحسر التأثير الفدائي على الصحف ومن بين الصحف التي تم إيقافها جريدة الدفاع اليومية ومجلة أخبار الأسبوع اللتين توقفتا في آيار ١٩٧١ بأمر حكومي وكان يرأس تحريرها الفلسطينيان إبراهيم الشنطي وعبد الحفيظ محمد ،وتم تأسيس جريدة الرأي في حزيران١٩٧١ وكانت شبه رسمية تابعة إلى المؤسسة الصحفية الأردنية[١١٢].

وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤ انعقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط وقرر الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعلى اثر صدور هذا القرار الذي أدى إلى فسخ الوحدة (انفصال

الضفتين) تم تجميد الحياة النيابية في الأردن وتم حل مجلس النواب الأردني في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، لان قرار قمة الرباط يتضمن الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عضوية نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني لأنه يتعارض ويتناقض مع مضمون هذا القرار فأصبح مكان نواب الضفة الغربية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني، وان التمثيل في البرلمان الأردني أصبح مقتصرا على سكان ومواطني الأردن ولابد من إلغاء المقاعد النيابية المخصصة للضفة الغربية ،ومن اجل سد الفراغ الدستوري الذي أحدثه تجميد الحياة النيابية وتعطيلها تم تشكيل المجلس الوطني الاستشاري في ١٣ نيسان ١٩٧٨ بطريقة التعيين كصيغة جديدة تساهم في العملية التشريعية وتأخذ بالاعتبار معطيات الأوضاع الاستثنائية التي مر بها الأردن، وتكون مدته سنتين ويعاد تشكيله بعد انتهاء مدته ولم يعتبر هذا المجلس بديلاً لمجلس النواب المنتخب، ولكن تم إنشاؤه لإبداء الرأي والمشورة ومناقشة السياسة العامة للدولة، وقد كان للمجلس الاستشاري الكثير من الصلاحيات التي يمارسها مجلس النواب دون أن يكون له سلطة إعطاء الثقة أو حجبها عن الحكومة [١١٣].

وهنا بدأت حقوق الفلسطينيين السياسية في الأردن تتناقص كما بدأ يتناقص حضورهم في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وفي مجلس الوزراء والإدارة المدنية وفي مجلس الأمة وذلك عن طريق تشريع قوانين مؤقتة لتوزيع مقاعد مجلس النواب والممارسة المقصودة في تعيين أعضاء مجلس الأعيان،ومجلس الوزراء وملء الوظائف الحكومية وخاصة في المواقع العليا، وقد تم ذلك بهدوء وحنكة وتدرج ودون إخراج الفلسطينيين من وظائفهم بل تم الحفاظ عليهم وخاصة في الوزارات الخدمية كالصحة والتربية مع الإصرار على ولائهم العلني وتناسيهم جذورهم، وبهذا يكون العام ١٩٧٤ بداية الولادة الحقيقية للهوية

السياسية للدولة الأردنية والتي تحررت جزئيا من المضمون الفلسطيني والذي اثبت انه اكبر من قدرة الأردن على استيعابه[١١٤].

إستمر المجلس الوطني بإعماله لمدة عشر سنوات حتى صدور الإرادة الملكية بحله اعتبارا من ٧ كانون الثاني ١٩٨٤، وصدر قرار باستئناف الحياة البرلمانية في الأردن في ١١ كانون الثاني ١٩٨٤ بانعقاد المجلس النيابي السابق لغرض تعديل قانون الانتخابات ، وفي ٣١ تموز ١٩٨٨ اصدر الملك الحسين بن طلال قرار ملكيا بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية بناءا على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجه الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر، وتم تعديل قانون الانتخاب في نيسان ١٩٨٩ بإلغاء مقاعد الضفة الغربية واقتصار التمثيل على الضفة الشرقية في المجلس، وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٩ أجريت الانتخابات النيابية في الأردن بعد تعديل قانون الانتخاب ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب ثمانين عضواً، ومجلس الأعيان أربعون عضواً ،وكان لقرار فك الارتباط مغزى التحول والانعطاف الكبير الذي مثلته انتخابات ١٩٨٩ في سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية وخاصة ما يتعلق منها بمصير الضفة الغربية وبدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني،[١١٥].

وهنا تنتهي المشاركة الفلسطينية رسميا في المؤسسات السياسية الأردنية وعدم ممارسة نشاط سياسي مع بقائهم في وظائفهم وفي ممارسة نشاطاتهم التجارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تتناسب مع السياسة الأردنية ولا تهدد الأمن الوطني .

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن الأردن كما يبدو لنا تأثيره على القضية الفلسطينية فهو يرى حقوق شعب فلسطين على أنها حقه وعلى الشعب الفلسطيني أن يؤيد بنعم دون مناقشة للنظام الأردني، كما أن الأردن بدأ يجعل نفسه المعبر عن

حقوق الشعب الفلسطيني وذلك من خلال السيطرة على الضفة الغربية وجعلها تحت إدارته، ناسيا كغيره من الأنظمة العربية أن الضفة الغربية وديعة وضعت بين أيدي الأنظمة العربية حتى يحين موعد التحرير.

تحركت السياسة الأردنية تجاه حكومة عموم فلسطين انطلاقا من أهداف إستراتيجية للنظام الأردني بشان القضية الفلسطينية ومستقبل الأردن ،وقد جاءت حرب ١٩٤٨ وما تبعها من أحداث بان يستحوذ النظام الأردني على مصادر قوة مكنته من متابعة هذه الأهداف مع اللجوء إلى آليات محددة للتعامل مع حكومة عموم فلسطين في مراحل الإعداد وبعد النشأة والتكوين ،وكان تعامل الأردن مع حكومة عموم فلسطين يتسم بالعداء الصريح لها فكرة وضمونا.

وكانت الإصرار الأردني على تعارض قيام حكم فلسطيني مستقل مع أهداف الأردن لم يكن بسبب قيام حكومة عموم فلسطين بل انطلق من قناعة مبدئية، أي معارضة أي حكم أو حكومة مستقلة فلسطينية يمكن أن تنازع على الأقسام التي تصورها الحكم الأردني للامتداد غربا في فلسطين ،ولم يكن الاعتراض على حكومة عموم فلسطين بسبب احمد حلمي أو المفتي.

ولكن هناك تعاطفاً قوياً مع القضية الفلسطينية من قبل الشعب الأردني والقوى الوطنية، حيث تم تنظيم جبهة شعبية تقاتل إلى جانب الفلسطينيين وقامت الحكومة الأردنية بانتقاد قرار هيئة الأمم والذي يعرف بقرار التقسيم عام ١٩٤٧، وأبدت الحكومة استعدادها للدفاع عن عروبة فلسطين، وهذا كان واضحاً في موقف المملكة داخل الجامعة العربية والذي نتج عنه فيما بعد دخول المملكة الحرب في عام ١٩٤٨ إلى جانب الدول العربية، وهذا ما يؤكد معارضة الأردن لقيام حكومة في فلسطين وبدأت بإجراءات ضم الضفة الغربية مستفيدة من الواقع العسكري الذي فرضته حرب ١٩٤٨ والاعتماد على الارتباط التاريخي بين الشعبين الأردني ـ والفلسطيني.

وكانت الوحدة أشبه بفيدرالية سياسية بين الأراضي الفلسطينية والأردن يرأسها الملك وتحكمها تركيبة برلمانية يتبادل فيها الأردنيون والفلسطينيون منصبي رئيس الوزراء ورئيس النواب هذا على الصعيد السياسي ،وبدأ سكان الضفة ينظرون إلى هذا الوجود الأردني باعتباره "إحتلالاً" جديدا ما قد يهدد بقلاقل في الضفة الغربية والأردن على حد سواء.

وعلى الرغم من الوحدة بين الضفتين ومنح الفلسطينيين الجنسية الأردنية وتولي شخصيات فلسطينية مناصب حساسة في المملكة الأردنية كمنصب رئيس الوزراء والأعضاء في البرلمان الأردني ،بقي الفلسطينيون متمسكين بأصولهم ولذلك بدأو بمعارضة أية توجه للحكومة الأردنية تجاه الدول الغربية ولكن تلك المعارضة كانت ضمن الحد المسموح لهم في الدستور الأردني باعتبارهم مواطنين أردنيين.

والحقيقة أن الفلسطينيين استطاعوا الاندماج مع المجتمع الأردني فتفاعلوا واثروا وتأثروا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الفلسطينيين بجانب متساوي أو ربما متفوق مع الأردنيين ،واندمجت النخب الفلسطينية مع الأردنية في الحركة الحزبية والنقابية وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الحياة البرلمانية للبلاد... الخ. كما كان ذلك متوافقاً مع سعي التنظيمات السياسية في أن تكون ذات بعد وطني من خلال مد نشاطها ليشمل ضفتي المملكة.

وفي الوسط الأردني فقد لاقت الوحدة قبولاً عاماً، ولم تثر في حينه أية مخاوف من هيمنة فلسطينية اقتصادية وسكانية ولذلك كان الأردن يرفض أي وجود لكيان سياسي فلسطيني على أراضيه خوفا من أن تكون دولة داخل دولة.

ولم يكن القطاعان الكبيران من السكان في دولة الوحدة في مواجهة بعضهما البعض، بل كان الانصهار بينهما عالياً. وكانت الأفكار السياسية والاجتماعية الموحدة تؤطر المواطنين في الضفتين، فيما كانت علاقات المعارضة والتحالف السياسي تبنى في الغالب على أسس أيديولوجية.

وقد بدأ التخوف من تحول هذه الهجرات الفلسطينية والوحدة الأردنيين لمجرد أقلية في الأردن، وقد يسهل هذا تكريس فكرة الوطن البديل، مع ما يتمتع به الفلسطينيون من حقوق مدنية وسياسية. ويتعمق التخوف من العنصر السكاني، ويصبح عائقاً أمام الوحدة الوطنية إثر الإصرار على التمسك بالهوية الفلسطينية في الأردن، ويعتبر موضوع الهوية من أكثر الموضوعات تعقيداً وإشكالية في البلد، فليس هناك موقف واحد تجاه الهوية الوطنية، فهنالك من يطالب بأن تذوب هذه الهوية الفلسطينية بالهوية الوطنية الأردنية، وهنالك من يطالب وبشدة بالحفاظ على الهوية الفلسطينية ورموزها المختلفة، كشكل من أشكال مقاومة مشروع التصفية والتذويب الإسرائيلي.

وكان ينظر إلى العلاقة الأردنية الفلسطينية منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٦٧ كعلاقة أردنية داخلية، ولم ينظر إليها كعلاقة بين كيانين أو حتى بين هويتين، على الرغم من تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ومطالبتها بتمثيل جميع الفلسطينيين.

وعندما أقرّ النظام الأردني بهذه الحقيقة، اتخذ إجراءات فكّ الارتباط مع الضفة الغربية، والتسليم إذن بحقّ «المنظمة□ في التفاوض مع إسرائيل، وأنّ الصراع مع النظام الأردني قد انتهى بصورة إيجابية، من جهة أنّ مطلبهم الفلسطينيين الأساسي قد تحقّق في المقابل، بدأ يتكوّن اتجاه قوي للمصالحة والبحث عن ترتيب أوضاع فلسطينيي الأردن داخلياً، بالتفاهم مع النظام الذي دخل أزمة سياسية عميقة على خلفية تحوّل الاتجاه العام بين الأردنيّين إلى المعارضة لسياسته.

ABSTRACT

Jordan is the country closest to Palestine at all, geographically and blood, and historical relations, so it was, and still more Arab countries affected by the

Palestinian cause and its consequences different when it affected him politically and economically, as well as the fact that Jordan is the longest border with Palestine, so it was a special interest in the Palestinian case .

The events in Palestine after the 1948 war, impact Jordan on the particular migration of Palestinians to Jordan and their social, economic and especially political

In order to determine the role of Palestinian politics in Jordan must understand the past Jordan and the nature of its relationship to Palestine and how it has allowed the development of Jordan to the Palestinians to exercise a political role in Jordan through the process of building as a result of political events and every process of building, there must be constraints associated with all young actions, so we chose this address to our research.

The importance of research came to being a clarification of the nature of the role of Palestinian politics in Jordan and Palestinian political figures that played a role in the history of the Kingdom of Jordan, therefore, the goal of research is to clarify the picture Palestinian confrontation to the ambitions of the Western in the Arab region in general and Jordan in particular, and their role in the aborted project of Western economic hegemony over Arab countries.

قائمة الهوامش والمصادر

(١) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر عن الامارة ١٩٢١-١٩٤٦، عمان،١٩٧٣، ص ١٠٤.
(٢) خيرية قاسمية،عوني عبد الهادي أوراق خاصة ،بيروت ،١٩٧٤،ص٤٧؛ منيب الماضي، سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)،عمان ١٩٨٨،ص١٩٣.
(٣) بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم،عمان،١٩٧٨، ص١٢١.

(٤) علي محافظة، مصدر سابق، ص ١٠٧.
(٥) صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت ١٩٧٠،ص٣١١.
(٦) سليمان موسى، أيام لاتنسى الأردن في حرب ١٩٤٨،عمان،١٩٨٢،ص١١٦.
(٧) المصدر نفسه،ص٣١١-٣١٢.
(٨) المصدر نفسه ،ص٣١١.
(٩) المصدر نفسه ،ص٣١١.
(١٠) المصدر نفسه ،ص٣١١.
(١١) محمد احمد سليمان محافظة،العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٩- ١٩٥١، عمان،دار الفرقان، ط١ ،١٩٨٣، ص١٨٣.
(١٢) محمود متولي، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩، مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٣٣- ٣٥؛ منيب الماضي، سليمان موسى، مصدر سابق، ص٧٠٢ -٧١٠.
(١٣) وسيطرة إسرائيل نتيجة اتفاقات الهدنة على حوالي ٨٠٠٠ ميل مربع من أصل ١٠٤٣٥ ميل مربع أي حوالي ٧٧.٤% بدلا من ٥٦.٤٧% المخصصة لليهود بموجب قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة. وبالرغم من إقرار هيئة الأمم على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم لكن إسرائيل رفضت الإذعان لهذا القرار فأصدرت هيئة الأمم المتحدة قرار في ٨ كانون الأول ١٩٤٩ بتأليف وكالة غوث للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولا يزال لغاية يومنا هذا ٥ ملايين فلسطيني مشردا في أصقاع العالم،ينظر: محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٨٤.
(١٤) المصدر نفسه،ص١٩٠.
(١٥) وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، عمان مطبعة الاستقلال،١٩٥٠،ص٨.
(١٦) محمد سعيد حمدان،سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية١٩٤٨-١٩٥٦،عمان، دار اليازوري، ٢٠٠٦، ص١٩٦.
(١٧) عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٧٣.
(١٨) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ – ١٩٧٤، بيروت المكتبة العصرية ،١٩٧٥،ص١٧٨.
(١٩) المصدر نفسه، ص١٧٩؛ محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٧.

(٢٠) احمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ -١٩٤٩ دراسة وثائقية، القاهرة ،دار الشروق، ١٩٨٦، ص١٥٥.

(٢١) محمد سعيد حمدان، مصدر سابق ،ص١٩٨.

(٢٢) سليمان موسى،صفحات من تاريخ الأردن الحديث،أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي،١٩٩٢،ص٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه،ص٩٦.

(٢٤) منيب الماضي ،سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)،ص٥٣٣.

(٢٥) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣-١٩٥.

(٢٦) احمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سابق،ص١٥٧.

(٢٧) عبد الله التل، كارثة فلسطين، مذكرات الملك عبد الله، القاهرة،دار القلم، ج١، ١٩٥٩، ص٢٧٤-٢٧٨؛ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت، المكتبة العصرية، ط٢، ١٩٦٠، ض٢١٣؛ محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣.

(٢٨) عبد الله التل ،مصدر سابق،ص٣٧٦.

(٢٩) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣.

(٣٠) مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٨٧؛ عبد الله التل ،مصدر سابق،ص٣٧٩.

(٣١) مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٨٥-١٨٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٧، ج٨، ١٩٨٨،ص٤١.

(٣٢) محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٢٤٥.

(٣٣) المصدر نفسه،ص٢٤٥؛ سليمان موسى،صفحات من تاريخ الأردن الحديث،ص٢٢.

(٣٤) عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٨.

(٣٥) محمد خالد الأزعر،حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين،القاهرة،دار الشروق،١٩٩٨،ص٨٢.

(٣٦) عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٣٧) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٦.

(◆) توفيق بن عبد السلام أبو الهدى: ولد في عكا عام ١٨٩٥ ودرس في مدارسها ثم واصل دراسته في بيروت ثم اسطنبول، عمل موظفاً في الحكومة السورية ١٩١٩-١٩٢٢، انتقل إلى الأردن عام ١٩٢٢ فعين مديراً للواردات، وفي عام ١٩٣٨ ألف وزارته الأولى، وتتابع بعد ذلك تأليفه للوزارات حتى بلغت اثني عشر وزارة، كما تولى منصب وزير الخارجية

والدفاع أكثر من مرة وكان عضواً في مجالس الأعيان. وكان يجيد اللغتين التركية و الفرنسية، أصيب في سنوات عمره الأخيرة بمرض عضال فأنهى حياته منتحرا في منزله بعمان يوم ١ تموز ١٩٥٦ وهو في الواحد والستين من عمره : ينظر خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط٥، المجلد الثاني، ١٩٨٠، ص٩٣.

(٣٨)عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٣٩) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٦؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٤٠) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٦؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩؛ خيرية قاسمية، مصدر سابق،ص ١٧٢-١٧٣.

(٤١) عصام سخنيني،ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠ ،مجلة شؤون فلسطينية ،بيروت، العدد ٤٠، كانون الأول ١٩٤،ص ٧٢.

(٤٢) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٧؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٠.

(٤٣) وهم كل من روحي عبد الهادي للعدلية، راغب النشا شيبي للزراعة،احمد طوقان للأشغال العامة والإنشاء والتعمير، انطاس حنانيا للبرق والبريد، سعيد علاء الدين وزيرا للتجارة والجمارك ،ينظر: محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢١٠.

(٤٤) عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨١.

(٤٥) عصام سخنيني، مصدر سابق،ص٨٠؛محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٢ -٢١٣؛ محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢١٤.

(٤٦) محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٣ .

(٤٧) سليمان نصيرات،الدور الهاشمي العروبي الوحدوي وثائق وأسانيد،عمان،المطابع العسكرية،ط١، ١٩٩٦،ص١٤٦.

(٤٨) وحدة ضفتي الأردن، وقائع ووثائق ،ص٢؛ منيب الماضي ،سليمان موسى، مصدر سابق،ص٥٤٢.

(٤٩) عصام سخنيني، مصدر سابق،ص٦٤-٦٥.

(٥٠) محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٤ .

(٥١) المصدر نفسه،ص٢١٥؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٢.

(٥٢) مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٩٤؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٣؛

عصام سخنيني، مصدر سابق،ص٨٠.

(٥٣) محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٥ .

(٥٤) المصدر نفسه، ص٢١٦.

(٥٥) محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٣١٥.

(٥٧) مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٩٥؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٥.

(٥٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد خالد الأزعر ،مصدر سابق،ص١٧١-٢٠٠.

(٥٩) محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢٠٠.

(٦٠) المصدر نفسه ،ص٢٠١.

(٦١) محمد خالد الأزعر ،مصدر سابق،ص٨٣؛ محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢٠٠.

(٦٢) يزيد يوسف صائغ،الأردن والفلسطينيون ،دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، لندن، رياض الريس للكتب والنشر،١٩٨٧،ص١٣.

(٦٣) المصدر نفسه،ص ١٥؛ عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٤؛ وكان الملك الحسين بن طلال تزوج زوجته الثالثة الملكة علياء بهاء الدين طوقان فلسطينية من مدينة نابلس في الضفة الغربية تزوجها عام ١٩٧٢ وأنجبت له الأميرة هيا عام ١٩٧٤ والأمير علي عام ١٩٧٥، وقد توفيت في حادث تحطم طائرة عمودية خلال جولة لها في جنوب الأردن في عام ١٩٧٧، رولان دالاس : الحسين حياة على الحافة- تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١،ينظر: ص ٧٢-١٩٧.

(٦٤) يزيد يوسف صائغ،مصدر سابق،ص١٨-١٩.

(٦٥) علي محافظة، العلاقات الأردنية- البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣،ص١٩٣.

(٦٦) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢١٧.

(٦٧) علي محافظة،، العلاقات الأردنية- البريطانية ،ص١٩٣؛ عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٤.

(٦٨) المصدر نفسه،ص٨٥.

(٦٩) المصدر نفسه،ص٨٥.

(٧٠) عادل عبد الصبور، ملوك وأمراء الأسرار من الداخل، القاهرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٠، ص٨٩-٩٠.

(٧١) RapheL PataI, The Kingdom of Jordan, New Jersey, princeton university press, 1958, P.53؛ الحسين بن طلال: ليس سهلاً أن تكون ملكاً(سيرة ذاتية)، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص١٧-١٨. أراد الملك عبد الله الذهاب للقدس لسبب مهم بالغ السرية، وهو كان التدبير في أثناء وجوده في القدس لعقد اجتماع سري للتوصل إلى شروط محتملة لاتفاق سلام بين الأردن و (إسرائيل) مع روفين شيلوه وموشيه ساسون من وزارة الخارجية (الإسرائيلية) في أحد منازل القدس يوم السبت ٢١ تموز ١٩٥١،ينظر: رولان دالاس، مصدر سابق ،ص١٨.

(٧٢) هشام خضر، الأسرار الخفية للزعماء العرب، القاهرة، مكتبة النافذة، ٢٠٠٢، ص١٢٣.

(◆) سمير الرفاعي : سياسي أردني ولد في مدينة صفد الفلسطينية ١٩٠١ تلقى تعليمه العالي في الجامعة الأمريكية، بيروت، عمل موظفاً في حكومة فلسطين، ألف وزارته الأولى عام ١٩٤٤، وشغل عدة مناصب وزارية هي الخارجية والدفاع والداخلية، كما تولى رئاسة مجلس الأعيان لمدة سنتين، توفي في عمان يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٦٥. ينظر: سليمان موسى، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ـ ١٩٤٦ ،عمان لجنة منشورات تاريخ الأردن، ط١، ١٩٨٤، ص٣٩٣.

(٧٣)عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٩.

(◆) إبراهيم هاشم : ولد إبراهيم هاشم في مدينة نابلس عام ١٨٨٤، وحصل على شهادة مدرسة الحقوق في اسطنبول عام ١٩١٠ عين معاوناً لمدعي عام بيروت والشام، وقاضياً للواء يافا خلال الحكم العثماني، كما شغل منصب مدعي عام استئناف سوريا، ورئيس محكمة استئناف . كذلك قام بتدريس مادة الحقوق الجزائية في جامعة دمشق خلال الحكم ألفيصلي والانتداب الفرنسي (١٩١٩ ـ ١٩٢١) وخلال عهد إمارة شرقي الأردن عين في مناصب وزير العدلية (مرتين)، ووزيراً للقضاء، وناظر للعدلية، أصبح رئيساً للوزراء للمرة الخامسة أصبح رئيس مجلس الأعيان الأردني الثالث (١٩٥١/٩/١-١٩٥١/١٠/٣١)ومجلس الأعيان الأردني الرابع (١٩٥١/١١/١-١٩٥٥/١٠/٣١) . ينظر: عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١، ١٩٧٤،ص٢٠.

(٧٤) لم يحكم الملك طلال سوى فترة قليلة لم تتجاوز السنة امتدت من ٦ أيلول ١٩٥١ ولغاية ١١ آب ١٩٥٢ ينظر:عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق ،ص٩٤.

(٧٥) مركز الدراسات الإستراتيجية، العلاقات الأردنية الفلسطينية "البعد الداخلي"، الجامعة

الأردنية، ١٩٩٥،ص٦-٧؛

(٧٦) المصدر نفسه،ص٨؛ عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص١٢٠.

(٧٧)عبد المنعم حمزة محمود، أسرار مواقف وقرارات الملك حسين ما بين مؤيد ومعارض، القاهرة، ١٩٩٩،ص١١٧.

(٧٨)علي محافظة،، العلاقات الأردنية- البريطانية ،ص٢٣٧.

(٧٩) سمير التنداوي، إلى أين يتجه الأردن، القاهرة، الدار المصرية، د.ت، ص٥٦.

(٨٠) Benjmin shwadran : Jordan . A state of tension council for the middle east affairs, New York,1959 ,p.328

(◆) سليمان النابلسي :سياسي أردني ولد في مدينة السلط في الأردن عام ١٩١٠ درس في الجامعة الأمريكية في بيروت ،بدا حيلته موظفا في المصرف الزراعي ،ثم أصبح وزيرا للمالية والاقتصاد عام١٩٤٧ وفي عام ١٩٥٣، ١٩٥٤ كان النابلسي سفيرا للأردن في لندن ،وهو احد مؤسسي الحزب الوطني الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦ أصبح رئيسا للوزراء على اثر الانتخابات النيابية التي جرت في الأردن في تشرين الأول ١٩٥٦. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق،ص٣١٦.

(٨١) أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، عمان، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩.ص١٠٩؛ عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٢٢٩؛ جمال الشاعر، تجربة الديمقراطية في الأردن، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٦٤، حزيران ١٩٨٤، ص١٢٤.

(٨٢) عيسى الشعيبي وآخرون،منظمة التحرير الفلسطينية جذورها،تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا، مركز الأبحاث الفلسطيني ،١٩٨٧،ص٦٧.

(٨٣)خيرية قاسمية،((تطورات القضية الفلسطينية على الصعيدين الفلسطيني والعربي)) في القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، اتحاد الجامعات العربية،الأمانة العامة،ج٢، ١٩٨٩،ص٣٠٢؛سمير مطاوع،الأردن في حرب١٩٦٧ ،عمان ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،١٩٨٨،ص٢٨.

(٨٤) عصام سخنيني،الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٦٧،بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني،١٩٧٥،ص٥١.

(◆) أحمد الشقيري : شخصية سياسية فلسطينية ولد في لبنان ١٩٠٨ ثم انتقل إلى فلسطين وتلقى فيها تعليمه الابتدائي والثانوي، التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت وكان عضواً فاعلاً في نادي العروة الوثقى ولكن السلطات الفرنسية اتخذت قراراً بإبعاده عن لبنان ١٩٢٧بعد

قيادته مظاهرة ضد الوجود الفرنسي في لبنان، شارك في أحداث الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ و ١٩٣٧، وفي مؤتمر بلودان ١٩٣٧، شغل منصب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حتى عام ١٩٥٧ تم اختياره سفيراً دائماً للسعودية في الأمم المتحدة، وأصبح ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية وعمل على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وبقى رئيساً لها حتى عام ١٩٦٧ ،بعد حرب حزيران قدم استقالته ولم يشغل بعدها أي منصب سياسي، توفي في الأردن يوم ٢٥ شباط ١٩٨٠. http: www.ahmed_alshukairy.org.

(٨٥) أشر سسر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين ـ سيرة وصفي التل السياسية، ترجمة جودت السعد، عمان، أزمنة للطباعة للنشر والتوزيع ،ط١، ١٩٩٤،ص٤٧-٤٨.

(٨٦) المصدر نفسه،ص٤٨.

(٨٧) المصدر نفسه،ص٤٨ـ ٤٩.

(٨٨) المصدر نفسه،ص٤٩-٥١.

(٨٩) المصدر نفسه،ص٥١.

(٩٠) المصدر نفسه،ص٥١.

(٩١) المصدر نفسه،ص٥٦.

(٩٢) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٩٣) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٩٤) المصدر نفسه،ص٥٨.

(٩٥) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٩٦) المصدر نفسه،ص٦٢.

(٩٧) المصدر نفسه،ص٦٢.

(٩٨) المصدر نفسه،ص٦٢.

(٩٩) احمد صادق سعد، الحركة الوطنية الفلسطينية من النكبة الى مذبحة ١٩٧٠، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد٩، تموز، ١٩٧٣، ص٦٨؛عصام سخنيني، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.

(١٠٠) احمد الشقيري،من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء ،بيروت،دار العودة،١٩٧١،ص٦٣-١٠٤.

(١٠١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي و التطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧،

بيروت، مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٩، ص٦٩-٧٢؛ الموسوعة الفلسطينية،هيئة الموسوعة الفلسطينية،دمشق،ط١،المجلد الرابع،١٩٨٤،ص٣١٣- ٣٢٦.

(١٠٢) اسعد عبد الرحمن، تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية، (١٩٦٧-١٩٧٣)، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ١٣٦-١٣٧، آذار ١٩٨٣، ص٦٩.

(١٠٣) يزيد يوسف صائغ،مصدر سابق،ص٢٥-٢٦.

(١٠٤) احمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت ناصر إلى غرفة العمليات، بيروت،دار العودة،ج ١،١٩٧٣،ص١٦٦؛ فانس فيك ،بيار لويس،الملك حسين ،حربنا مع إسرائيل،بيروت، دار النهار للنشر،١٩٦٨،ص١٩.

(١٠٥) يزيد يوسف صائغ، مصدر سابق ،ص٢٤.

(١٠٦) عبد القادر ياسين، أحمد صادق سعد،المصدر السابق،ص١٤١؛ يزيد يوسف صائغ، مصدر سابق ،ص٢٤.

(١٠٧) يزيد يوسف صائغ،المصدر نفسه،ص٢٥.

(١٠٨) مركز الدراسات الإستراتيجية،مصدر سابق،ص٧-٨؛ أدت حرب حزيران ١٩٦٧ إلى خسائر اقتصادية لموارد الأردن الطبيعية وفرضت هجرة جماعية كبيرة من فلسطين إلى الأردن فزاد عدد السكان والقوى العاملة بشكل يفوق زيادة الموارد، كانت نتيجته عجز في الميزان التجاري، لهذا فقد زاد الاعتماد على المساعدات والمنح والقروض الخارجية وفقد الأردن التكامل الاقتصادي مع الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع دخول السلع الأردنية إلى السوق الفلسطينية نظراً لتحكم (إسرائيل) بالجسور.ينظر: إبراهيم بطاينة، العلاقات الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية، مجلة اليرموك، عمان العدد ٦٦، ١٩٩١، ص٤.

(١٠٩) أمين عواد مهنا بني حسن،التحديث والاستقرار السياسي في الأردن،بيروت، دار الجيل،ط١، ١٩٨٩،ص١١٦-١٣٢.

(١١٠) المصدر نفسه،ص١٣٢.

(١١١) أشر سسر،مصدر سابق،ص١٣١.

(١١٢) المصدر نفسه،ص١٣١-١٣٢.

(١١٣) محمد سليم محمد غزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الأردنية الأردنية،عمان ،د.ن، ط١، ١٩٨٥،ص١٥٧؛للمزيد من التفاصيل حول البيان الختامي لقمة الرباط ينظر: سليمان نصيرات،مصدر سابق،ص٢٣٨-٢٣٩.

(١١٤) وهيب الشاعر،الأردن إلى أين ـ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ٢٠٠٤،ص٨٥.

(١١٥) هايل ودعان الدعجة، مجلس النواب الأردني بين الشعار و التطبيق، عمان، المطابع العسكرية، ١٩٩٦،ص٤٥ـ٤٦.